



جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت



كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة التخصص: مالية المؤسسة

تحت عنوان

تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام المؤشرات
المالية

دراسة حالة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز sonalgaz وكالة عين تموشنت

مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت اشراف :

د.محمد ملوح

من تقديم الطالبين :

سعد الدين مامة

صغير سارة

لجنة المناقشة :

الرتبة	الجامعة	الأستاذ
رئيسا	جامعة بلحاج بوشعيب-عين تموشنت	بن حدو أمينة
مشرفا	جامعة بلحاج بوشعيب-عين تموشنت	د.محمد ملوح
ممتحنا	جامعة بلحاج بوشعيب-عين تموشنت	بن مشري بشرى

السنة الجامعية : 2023-2024..

الشكر والعرفان



لله الحمد كله و الشكر كله أن وفقنا و ألهمنا الصبر على المشاق التي واجهتنا للإنجاز هذا العمل المتواضع.

و الشكر موصول إلى كل معلم أفادنا بعلمه ، من أول المراحل الدراسية حتى هذه اللحظة، ونتوجه بجزيل الشكر و الامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على انجاز هذا العمل و في تذليل ما وجهناه من صعوبات و نخص بالذكر الأستاذ المشرف "ملوح محمد".

و لا يفتونا أن نشكر كل موظفي مديرية سونلغاز شركة توزيع الكهرباء والغاز

، كما نشكر كل من مد لنا يد العون

وفي الأخير لا يسعنا الا أن ندعو الله عز و جل أن يرزقنا السداد و الرشاد، و العفاف والغنى و أن يجعلنا هداة مهتدين.



الإهداء

الحمد لله و كفى و الصلاة وسلام على الحبيب المصطفى و أهله و فى أما بعد : الحمد

لله الذي و فقنا لثمين هذه الخطوة فى مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه التي أهديها

إلى الغاليان العزيزان اللذانى ساندانى فى مشوارى الدراسى أمى وأبى محمد أطال الله

عمرهما و إخوتى "عبد إله ورحاب و فاطمة و ابنتها أسيل " و إلى كل أحبتي القريبة إلى

القلب و صديقتى سارة و اسمهان .



سعدالدين مامة

الإهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، و الصلاة و السلام على سيد
المرسلين سيدنا محمد وعلى آله و صحبه أجمعين
أهدي عملي المتواضع الى أبي الغالي و أمي الحبيبة حفظهما الله لي و أطال
بعمرهما

و الى أخي الوحيد محمد أنار الله دربه

و الى كل صديقاتي

و الى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل

سارة صغير



فهرس المحتويات

الصفحة	
	الشكر
	الإهداء
أ-د	مقدمة عامة
الفصل الأول	
الإطار النظري للتشخيص المالي	
02	تمهيد
03	المبحث الأول : ماهية التشخيص المالي
03	المطلب الأول : تعريف التشخيص المالي وأهدافه
06	المطلب الثاني : أدوات و أساليب التشخيص المالي
11	المطلب الثالث : مقومات و نتائج التشخيص المالي
13	المبحث الثاني: علاقة التشخيص المالي بتقييم الأداء المالي
13	المطلب الأول: تعريف تقييم الأداء المالي وأهميته
15	المطلب الثاني : مؤشرات و نسب تقييم الأداء المالي
27	المطلب الثالث : علاقة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA بتقييم الأداء المالي
28	المبحث الثالث : الدراسات السابقة
28	المطلب الأول : الدراسات الوطنية
29	المطلب الثاني : الدراسات الاجنبية
31	المطلب الثالث : المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسة السابقة
33	خلاصة الفصل
الفصل الثاني	
دراسة حالة شركة توزيع الكهرباء والغاز وكالة عين تموشنت	
35	تمهيد
36	المبحث الأول : تقييم عام لمؤسسة سونلغاز
36	المطلب الأول : تقديم شركة توزيع الكهرباء و الغاز للغرب لولاية عين تموشنت
37	المطلب الثاني : مهام مديرية توزيع الكهرباء و الغاز لولاية عين تموشنت
38	المطلب الثالث : التنظيم العام لمديرية توزيع الكهرباء و الغاز لعين تموشنت

44	المبحث الثاني : دراسة الوضعية المالية للمؤسسة
44	المطلب الأول : إعداد القوائم المالية للمؤسسة
48	المطلب الثاني: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة بواسطة المؤشرات المالي
56	خلاصة الفصل
58	خاتمة عامة
61	قائمة المصادر والمراجع
	الملاحق

فهرس الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الصفحة	الجدول
44	الجدول رقم (1-2) يمثل إعداد الميزانية المالية انطلاقا من المحاسبية (2018-2020)
45	الجدول رقم (2-2) يمثل إعداد الميزانية المالية انطلاقا من المحاسبية (2018-2020)
46	الجدول رقم (3-2) يمثل إعداد الميزانية الوظيفية انطلاقا من المحاسبية (2018-2020) جانبا (الاصول)
47	الجدول رقم (4-2) يمثل إعداد الميزانية الوظيفية انطلاقا من المحاسبية (2020- 2018)(الخصوم)
48	الجدول (5-2) يمثل حساب رأس المال العامل الصافي للسنوات (2020-2018)
49	الجدول(6-2) يمثل حساب السيولة العامة للسنوات (2020-2018)
49	الجدول(7-2) يمثل حساب السيولة السريعة للسنوات (2020-2018)
50	الجدول (8-2) يمثل حساب النسبة النقدية للسنوات (2020-2018)
50	الجدول (9-2) يمثل حساب نسب التمويل الدائم للسنوات (2020-2018)
51	الجدول (10-2) يمثل حساب نسب التمويل الدائم للسنوات (2020-2018)
52	الجدول (11-2) حساب نسب نسبة الاستقلالية المالية للسنوات (2020-2018)
53	الجدول (12-2) حساب نسب نسبة التمويل الخارجي للسنوات (2020-2018)
54	الجدول (13-2) حساب نسب المردودية الاقتصادية للسنوات (2020-2018)
55	الجدول (14-2) حساب نسب المردودية المالية للسنوات (2020-2018)

الصفحة	الشكل
07	الشكل رقم (1-1) : أدوات التشخيص المالي
38	الشكل رقم (1-2) : الهيكل التنظيمي لمديرية التوزيع لولاية عين تموشنت
42	الشكل رقم (2-2) : يوضح الهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة و المالية
51	الشكل رقم (3-2) يمثل حساب نسب التمويل الدائم للسنوات (2020-2018)
52	الشكل (4-2) حساب نسب نسبة الاستقلالية المالية للسنوات (2020-2018)
53	الشكل (5-2) حساب نسب نسبة التمويل الخارجي للسنوات (2020-2018)
54	الشكل (6-2) حساب نسب المردودية الاقتصادية للسنوات (2020-2018)
55	الشكل (7-2) حساب نسب المردودية المالية للسنوات (2020-2018)

الصفحة	الملحق
65	الملحق رقم 01 يمثل الميزانية المالية (2019/2018) جانب الأصول
66	الملحق رقم 02 يمثل الميزانية المالية (2020/2019) جانب الأصول
67	الملحق رقم 03 يمثل الميزانية المالية (2019/2018) جانب الخصوم
68	الملحق رقم 04 يمثل الميزانية المالية (2020/2019) جانب الخصوم
69	الملحق رقم 05 يمثل جدول حساب النتائج (2019/2018)
70	الملحق رقم 06 يمثل جدول حساب النتائج (2020/2019)

مقدمة عامة

يعتبر التشخيص المالي مجال من مجالات الإدارة المالية وضرورة مطلقة للتخطيط المالي، حيث يتمثل في مجموعة من الأساليب والوسائل المستخدمة لأجل الوصول إلى تشخيص كامل وإعطاء صورة صادقة عن الوضع المالي للمؤسسة لفترة معينة حتى تتمكن من إصدار تقييم منطقي وتحليل سليم وإبراز نقاط القوة ونقاط الضعف. وذلك بناءً على مجموعة من المؤشرات المالية وتحليل البيانات المالية.

وتعتبر عملية الأداء المالي من أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة في شتى المجالات من أجل التحقق من أنها حققت الأهداف المراد تحقيقها، تقييم والتي زادت أهميتها في ظل التعقيد والتوسع لنشاط المؤسسات الاقتصادية، وتميز السوق بالمنافسة الكاملة، حيث أصبح إلزاماً على المدير معرفة المركز المالي. بالنسبة للمؤسسة قبل التفكير في وضع خططها المستقبلية، حيث عليها أيضاً إجراء مجموعة من الدراسات قبل اتخاذ أي قرارات مالية.

و لكي تتمكن المؤسسة من معرفة مدى قدرتها على تحقيق أهدافها، فإنها تحتاج إلى تقييم دقيق لأدائها وكفاءتها المالية، ولكي تتمكن من اتخاذ القرارات المالية المناسبة التي تمكنها من إدارة مواردها بكفاءة وفعالية فإن نجاح عملية تقييم أدائها المالي يعتمد إلى حد كبير على دقة وملاءمة المؤشرات المالية وقابليتها للتقسيم. هذه المؤشرات التي لا غنى عنها في الحكم على أداء المؤسسة لاتخاذ قرارات عقلانية

الإشكالية :

ومن خلال كل ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

- مامدى مساهمة التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة سونلغاز؟

ويندرج تحت هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية:

- فيما تتمثل العلاقة بين التشخيص المالي وتقييم الاداء بالمؤسسات الاقتصادية؛
- كيف يمكن استخدام التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي لمؤسسة سونلغاز؛

فرضيات الدراسة :

كإجابة مبدئية على التساؤل المطروح تمت معالجة فرضيتين و هما :

- الفرضية الأولى : التشخيص المالي هو الأسلوب الوحيد مستخدم في تقييم الأداء المالي
- الفرضية الثانية : يتم تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة عن طريق تحليل القوائم المالية باستخدام المؤشرات المالية.

أهمية الدراسة :

يكتسي هذا الموضوع أهمية بالغة كونه يعالج ويحلل مداخل الربط بين متغيرين بالغي الأهمية و لهما دور واضح في تحديد مصير المؤسسة بالنجاح أو بالفشل حيث تمثل التقارير المالية و نتائج التشخيص المالي دليل مرشد و أداة لإتخاذ القرارات و التدابير الصحيحة لمعالجة أي خلل حاصل أو مرتقب في نشاط المؤسسة .

أسباب اختيار الموضوع:

تشمل دوافع اختيار الموضوع فيما يلي :

- الرغبة الشخصية للبحث في هذا العمل .
- أهمية الموضوع بالنسبة للمؤسسة الإقتصادية .
- ضرورة التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي و إبراز نقاط القوة و الضعف.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى :

- إبراز أهمية التشخيص المالي كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية .
- التعرف على كفاءة التشخيص المالي و مدى فعالية في مؤسسة توزيع الكهرباء و الغاز .
- التحقق من صحة الفرضيات الموضوعية سابقا و إيجاد الإجابة الصحيحة لها .

حدود الدراسة :

من أجل الإحاطة بإشكالية البحث، والتطرق لمختلف متغيراته، كانت حدود البحث تتمثل فيما يلي:

- **الحدود الموضوعية:** من أجل توطئ المفاهيم ومتغيرات البحث، ركزنا على أحدث المفاهيم والخصائص التي تم التوصل إليها في كل من التشخيص المالي وتقييم الاداء من خلال دمج هذين المتغيرين وربطهما بصفة تعكس العلاقة بينهما، كما ركزنا أيضا على أسلوب التحليل في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وتقييم ادائها المالي، وذلك كون الأساليب النوعية والكمية المعتمد في معالجة مثل هذه المواضيع تركز في مجملها المؤشرات والنسب والنماذج المالية.
- **الحدود المكانية:** من خلال محاولة إسقاط الجانب النظري للبحث، على جانبه التطبيقي، قمنا بتحديد الحدود المكانية المتمثلة في مؤسسة سونلغاز بولاية عين تيموشنت
- **الحدود الزمانية :** من أجل الوصول إلى إحاطة عميقة بموضوع البحث، وإثبات أو نفي صحة الفرضيات من عدمها، قمنا بدراسة وتحليل ومتابعة مستمرة لمتغيرات البحث طيلة الفترة الزمنية الممتدة من 2018 إلى 2020.

منهج الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة والتحقيق من الفرضيات، تم إتباع المناهج التي تتناسب مع طبيعة وأهداف الدراسة بحيث اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لما تقتضيه الدراسة من وصف سواء فيما التشخيص المالي من ذكر مفهومه ووظائفه وركائزه، وكذا الاداء المالي ، واستخدمنا أيضا أسلوب دراسة حالة من خلال تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة سونالغاز عن طريق إجراء تحليلات للمؤشرات المالية ومحاولة تحديد مدى استخداماتها في تقييم الاداء المالي بالمؤسسة.

ومن أهم الأدوات المستعملة في البحث:

- الكتب والأبحاث والدراسات المتخصصة في موضوع البحث؛
- القوائم المالية بموضوع البحث؛
- المؤشرات المالية والنسب المالية والاستنتاجات؛

هيكلية البحث :

لإنجاز هذا البحث قمنا بتقسيمه إلى فصلين الفصل الأول الذي تطرقنا فيه على الإطار النظري للتشخيص المالي حيث إحتوى على ثلاث مباحث حيث تناولنا فيها ماهية التشخيص المالي وعلاقة التشخيص المالي بتقييم الأداء المالي و الدراسات السابقة أما الفصل الثاني تطرقنا فيه إلى دراسة تطبيقية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية حيث اسقطنا الدراسة النظرية على أرض الواقع حيث إحتوى هذا الفصل على مبحثين تناولنا فيه تقديم عام لمؤسسة سونلغاز و تشخيص المالي و تقييم الأداء المالي بمؤسسة سونلغاز لعين تموشنت .

صعوبات الدراسة :

من بين الصعوبات التي تم مواجهتها أثناء القيام بالبحث للوصول إلى الأهداف الموجودة من هذه الدراسة نذكر :

- عدم الحصول على المعلومات والقوائم المالية المتعلقة بالمؤسسة محل الدراسة لتوسيع المجال الزمني للدراسة للحصول على نتائج أكثر دقة و تمام نقاط القوة و الضعف .

الفصل الأول

الإطار النظري للتشخيص المالي

تمهيد

يعتبر التشخيص المالي من أهم أدوات المؤسسة الاقتصادية حيث أي أنه من الأدوات الأساسية المستخدمة في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة كما يعتبر من أهم وأبرز مراحل وتقنيات الإدارة المالية . ويتطلب المهارات اللازمة لتحليل وضع المؤسسة المالية من خلال إبراز نقاط القوة والضعف فيها باستخدام العديد من الأساليب.

يحظى التشخيص المالي بأهمية كبيرة في مختلف القرارات والتوجهات الاستراتيجية، ولن يتم تشخيص الوظيفة المالية إلا من خلال جمع المعلومات المتنوعة التي تساعد على اكتشاف الفرص والتهديدات وتحديد نقاط القوة والضعف ذات الطبيعة المالية. يتم الحصول على معظم المعلومات المالية من القوائم المالية. والتي يتم تحليلها باستخدام مجموعة من الأدوات أو المؤشرات للخروج بنتائج تساعد في إعداد المقترحات المناسبة لمعالجة الخلل المالي إن وجد.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول إبراز الجوانب الرئيسية للتشخيص المالي بشكل مبسط من خلال تقسيم هذا الفصل لثلاث مباحث:

- المبحث الأول : ماهية التشخيص المالي
- المبحث الثاني: علاقة التشخيص المالي بتقييم الأداء المالي
- المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المبحث الأول : ماهية التشخيص المالي

تطرقنا في هذا المبحث إلى تعريف أهمية التشخيص المالي وأهدافه و أدواته وأساليبه إضافة لمقومات و نتائج التشخيص المالي وهذا ما يتم توضيحه في هذا المبحث .

المطلب الأول : تعريف التشخيص المالي وأهدافه

تعتمد المؤسسات في الوقت الراهن تقنيات حديثة من أجل البقاء والاستمرار في المحيط التنافسي الذي يخضع للعديد من التغيرات المستمرة ولا يتحقق الا بالتشخيص المالي، وسنتناول في هذا المطلب إلى مفهوم التشخيص المالي .

1- تعريف التشخيص المالي :

اختلف الباحثون وأدباء المجال المالي في اعطاء تعريف موحد و دقيق للتشخيص المالي حيث : يعرفه محمد أحمد الكايد أنه "عملية تحليل للوضع المالي باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية ، بهدف استخراج نقاط القوة و نقاط الضعف ذات الطبيعة المالية"¹.

أما إلياس بن ساسي و يوسف قريشي فقد عرفا التشخيص المالي بأنه "عملية تحليل للبيئة المالية الداخلية للمؤسسة والتي تهدف الى التعرف على نقاط القوة الضعف، بغية تصور الحلول الممكنة لتجاوز نقط الضعف والحفاظ على نقاط القوة او تحسينها، و يستخدم في ذلك مجموعة من الأدوات التحليلية والتي تتمحور حول الخزينة و النتيجة والمؤشرات و التمويل والاستثمار وتسيير المخاطر. "² كذلك عرفناه على أنه "عملية تحليل للوضع المالي باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية، بهدف استخراج نقاط الضعف ذات الطبيعة المالية."³

¹ بوحسان ونّام، دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مؤسسة سونلغاز بولاية قالمة- ، مذكرة ماستر ، تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، جامعة 8 ماي 1945 -قالمة- ، الجزائر، 2019 ، ص9-10 .

² المرجع نفسه.

³ المرجع نفسه.

"يعد التشخيص المالي أحد أهم المسؤوليات التي يقوم بها المسير المالي داخل الشركة حيث تساهم عملية التشخيص في الخروج بأهم القرارات المالية"¹.

2- أهمية التشخيص المالي وأهدافه

تتمثل أهمية التشخيص المالي وأهدافه فيما يلي:

2-1 أهمية التشخيص المالي

يكتسي التشخيص المالي أهمية كبيرة عند القيام بعمليات التقييم المالي، حيث أن الحكم على قيمة المؤسسة يجب أن يدعم إجراء معالجة مالية للبيانات و المعلومات المحاسبية لتحديد نقاط القوة و الضعف و تظهر أهمية فيما يلي² :

- يسمح التشخيص بالتنبؤ لمستقبل المؤسسة بالاطلاع على ماضيها أولاً ووصف الحاضر ثانياً فهذه الديناميكية الزمنية لعملية التشخيص هي التي تجعل منه تسييراً فعالاً.
- يسمح بكشف نقاط قوة المؤسسة و استغلالها كما يسمح بكشف نقاط الضعف و توضيح الأسباب التي أدت إلى تلك الاختلالات.
- تسمح بتحليل الإمكانيات المادية و المالية للمؤسسة.
- يمكن من معرفة النتائج الممكنة لأهداف المسطرة.
- يسمح بتقييم الوضعية المالية و بالتالي يساعد على رسم مخطط التعديل.
- يسمح التشخيص المالي بتسيير التدفقات النقدية و وضع نظام معلومات يسمح بالتسيير و التحكم أكثر في السيولة و مشاكل المردودية .
- يعتبر أحد الدعائم التي تعتمد عليه المؤسسة في مواجهة المخاطر المالية على المدى القصير والمتوسط و يسمح أيضاً باستغلال الموارد المالية بطريقة عقلانية و منتظمة.
- يمكن تحديد تموقع المؤسسة في السوق بين منافسيها.

¹ زهرة مخطاري، التشخيص المالي و دوره في تقييم الاداء، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التدارية و علوم التسيير مالية المؤسسة، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، 2011، ص60 .

² العمامرة عبد الباسط، التشخيص المالي و دوره في مواجهة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة شركة سوف للدقيق- ، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2016 2020، ص

2-2 أهداف التشخيص المالي :

يهدف التشخيص المالي إلى إجراء فحص للسياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسات الاقتصادية في دورة أو عدة دورات من نشاطها و الدراسة المواصلة للبيانات المالية من أجل فهم مدلولاتها و محاولة لتفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها بذلك الحجم وهذا قد يساعد على اكتشاف مواطن القوة والضعف للسياسات المالية التي تعمل في إطارها المؤسسة الاقتصادية ولعلى اهم أهداف التشخيص المالي مايلي¹:

- النمو: ويتمحور هذا الهدف في إن كان تم تحقيق ما في المؤسسة أو المنظمة وما مقدار ومستوى هذا النمو، إضافة إلى التركيز على إن كان هذا النمو قد تجاوز معدل قدرة المؤسسة المتوقع أم لا .
- المردودية : ونقصد بالمردودية هنا نوعين حيث نجد المردودية الاقتصادية والتي تشمل فعالية المؤسسة في توظيف رأس مالها الاقتصادي ومدى قدرتها على تجنب الخسارة في توظيف هذه الأموال، كذلك المردودية المالية و التي تقيس عائد التوظيف المالي للاستثمارات، و نعني هنا بالعائد المالي تلك الفوائض النقدية المترتبة من عملية الاستثمار .
- التوازن: و نعني بتوازن هنا قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن في هيكلها المالي على المدى القصير "دورة الاستغلال وكذلك على المدى الطويل "دورة الاستثمار".
- المخاطر : وهنا يعتبر التشخيص المالي حول معرفة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة وكيف يمكن لهذه المخاطر أن تؤدي إلى الإفلاس.

¹ المعمارة عبد الباسط، العائبي الطاهر، منصر طارق، المعمارة فيصل، التشخيص المالي و دوره في مواجهة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة شركة سوف للدقيق- ، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2016 2020، ص 13.

المطلب الثاني : أدوات و أساليب التشخيص المالي

يهدف التشخيص المالي إلى التعرف نقاط القوة والضعف من الناحية المالية للمؤسسة وذلك من أجل توضيح الوضع مستقبلا وضمان الإدارة الفعالة وسيتم ذلك من خلال الإعتماد على مجموعة من الأدوات متكاملة و عدة أساليب لا غنى عنها .

1- أدوات تشخيص المالي :

يهدف التشخيص المالي إلى تحديد و معرفة جوانب القوة و الضعف في الحياة المالية للمؤسسة، وذلك ضمانا لتحسين الوضع في المستقبل، و ضمان استمرار الفعال، و ذلك باستخدام مجموعة من المتكاملة فيما بينها و هي¹:

1-1 تحليل الهيكل المالي :

الهدف منه ضمان تمويل الاحتياجات دون التأثير على التوازن المالي والمردودية المالية، وهذا بالاعتماد على المنظور الوظيفي بالفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل .

1-2 تقييم المردودية :

وهي وسيلة تمكن من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، و هو المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء و يمكن من خلاله إتخاذ قرارات التمويل و الاستثمار و غيرها .

2-3 تحليل الدفقات المالية :

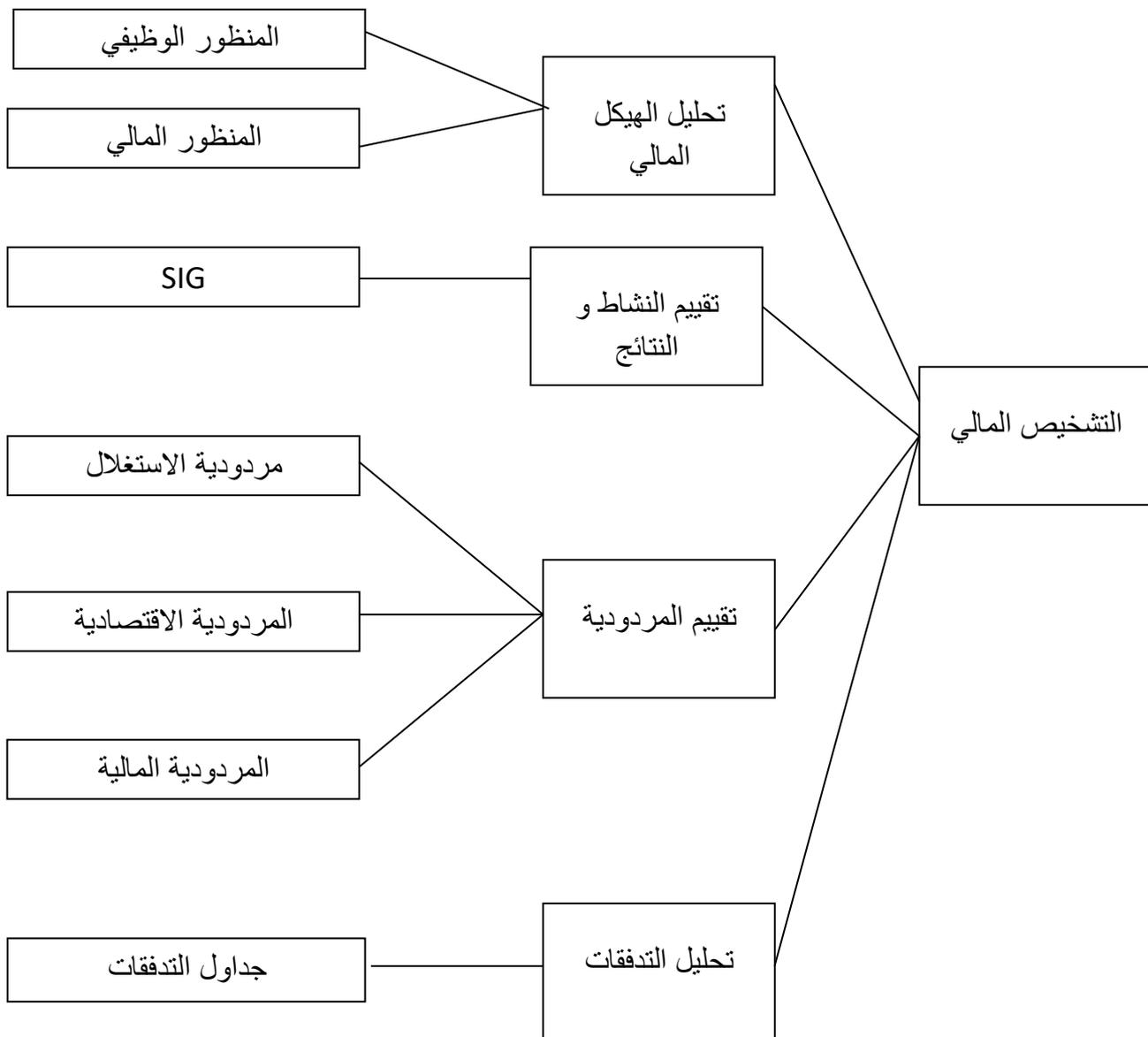
تمثل التحليل الأكثر تطورا ويمكن من تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة وتحديد الدورة المسؤولة عن هذا العجز، كما يحتوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي والتي تساعد في اتخاذ القرارات الاستراتيجية و تقييم الاستراتيجية المالية المعتمدة .

¹ جليد عبد الله الياس، دور التشخيص المالي في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مؤسسة انتاج أدوات الميكانيكية و لواحقها واد رهيو غيليزان- منكرة ماستر، تخصص التدقيق المحاسبي و مراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018 2019، ص 12.

4-2 تقييم النشاط و النتائج :

يهتم بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج و الحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية و ذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير و هي عبارة عن أرصدة تبين مختلف مراحل النتيجة و أسباب تحققها مما يمكن من اتخاذ القرارات المناسبة، و يمكن توضيحها في الشكل التالي :

الشكل رقم (1-1) : أدوات التشخيص المالي



المصدر: جليد عبد الله، دور التشخيص المالي في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة انتاج أدوات الميكانيكية ولواحقها واد رهيو- غليزان-، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، تخصص التدقيق

2- طرق التشخيص المالي :

يسعى التشخيص المالي إلى تحليل البيئة المالية الداخلية للمؤسسة و التي تهدف إلى التعرف على نقاط القوة و نقاط الضعف و بغية الوصول إلى ذلك يستخدم مجموعة من الطرق التي نوجزها فيما يلي¹ :

أولاً : التشخيص التطوري

يقوم التشخيص المالي على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية حيث يتم تحليل الوضعيات المالية السابقة من أجل تشخيص الوضع الحالي و تقدير الوضعية المالية المستقبلية، و الإجراء هذه الدراسة لا بد من امتلاك المؤسسة لنظام معلومات محاسبي و مالي متطور و فعال حتى يتمكن المحلل المالي من رسم التطور المستقبلي للوضعية المالية يتركز التشخيص المالي التطوري على العناصر التالية :

1- تطور النشاط : أي متابعة التغيرات في النشاط عبر الزمن اعتمادا على التغير في رقم الأعمال أو القيمة (الناجمة) أو النتائج المحاسبية... الخ، و من ثم الحكم على نمو النشاط .

2- تطور أصول المؤسسة : تعتبر الأصول على مجموع الإمكانيات المادية و المعنوية و المالية المستخدمة في ممارسة النشاط و من مراقبة تطور هذه الإمكانيات .

3- تطور هيكل دورة الاستغلال : يتكون هيكل دورة الاستغلال من العملاء و الموردين و المخزونات و التي تشكل في مجموعها الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال و التي ينبغي مراقبة تطورها عبر الزمن و مقارنة نموها بنمو النشاط (الارتفاع في رقم الأعمال) من أجل الحكم على مستوى الاحتياجات المالية .

4- تطور الهيكل المالي : يتشكل الهيكل المالي من مصادر تمويل ل المؤسسة و المتمثلة أساسا في الأموال الخاصة و مصادر الاستدانة و بناء على العناصر السابقة الذكر يمكن للمحلل المالي مراقبة مستويات الاستدانة و التمويل الذاتي و مساهمات الشركات و تحديد قدرة المؤسسة على تمويل الاحتياجات و قدرتها على سداد و مدى استقلاليتها المالية و تأثير الاستدانة على المردودية... الخ

¹ زهراء بوربوش، فيروز علل، دور التشخيص المالي في تفعيل استراتيجية المؤسسة -دراسة ميدانية للمؤسستين مطاحن عبيدي و مطاحن مرمورة ، منكورة ماستر، تخصص مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2014 ، ص 33-34.

ثانياً: التشخيص المالي المقارن

التشخيص المالي المقارن يركز على تحليل و تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة مقارنة مع المؤسسات مماثلة في النشاط، وعليه فالأساس الذي يعتمد عليه التشخيص المالي المقارن هو الحكم على وضع المؤسسة وذلك بناء على معطيات المؤسسة الرائدة في نفس القطاع باستخدام مجموعة من الأرصد والأدوات والمؤشرات المالية .

ثالثاً: التشخيص المعياري

يعتبر التشخيص المعياري امتداداً للتشخيص المقارن إلا أنه بدل مقارنة وضع المؤسسة تنتمي لنفس القطاع فإننا نلجأ إلى استخدام معدلات معيارية يتم اختيارها بناء على دراسة شاملة ومستمرة للقطاع من طرف مكاتب دراسة شاملة ومستمرة للقطاع من طرف مكاتب دراسة مختصة و فيما يلي مجموعة من المعايير التي اعتمدت سابقاً في نشاطات مختلفة¹:

- معدل الهيكل المالي (الديون /الأموال الخاصة) للمؤسسات البنكية يقدر ب 8%؛
- نسبة رقم الأعمال إلى المتر المربع بالنسبة لكبريات الأسواق و المعارض؛
- الديون المتوسطة و الطويلة الأجل يجب أن لا تتعدى ثلاثة أضعاف القدرة على التمويل الذاتي .

*** مقاييس التشخيص المالي**

للتشخيص المالي أربعة مقاييس و هي :

1. المردودية :

تمثل المردودية رهان بقاء المؤسسة، و لهذا يجب تقدير المستوى و التطور لكل من :

¹ زهراء بوربوش، فيروز علال، دور التشخيص المالي في تفعيل استراتيجية المؤسسة -دراسة ميدانية للمؤسستين مطاحن عبيدي و مطاحن مرمورة، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالم، الجزائر، 2014 2015، ص 34.

- المردودية الاقتصادية .
- المردودية المالية .

2. القدرة على الوفاء :

وهي قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في أقرب وقت و عادة ما تقيم بعدة مؤشرات مثل¹ :

– نسبة القيم القابلة للتحقيق و الجاهزة بالنسبة للديون قصيرة الأجل، التي تسمح بتقدير السيولة الحالية أو الأموال الدائمة مطروحا منها الأصول الثابتة (رأس المال العامل الصافي) و الذي يعطي أكثر هيكلية للقدرة على الوفاء و يسمح بالأخذ بعين الاعتبار الخصائص المرتبطة بعملية النشاط .

3. الاستدامة :

يسمح هذا المقياس بتقييم الاستقلالية المالية من خلال النسبة التالية :

مجموعة الديون/الأموال الخاصة

4. المرونة :

تعتمد المؤسسة لمواجهة التهديدات و الأخطار الغير محتملة و اغتنام الفرص على قدرتها في تحرير وتعبئة الموارد المالية، وبالتالي فإنها في حاجة إلى تقييم مرونتها هذه الاخيرة هي نفس الوقت متعلقة بمدى اتساع المديونية و المحافظة على السيولة النقدية .

إن هذه المؤشرات الأربعة غير مستقلة عن بعضها البعض فالمردودية مرتبطة بالاستدامة و زيادة الاستدامة تؤثر أو تنقص من المرونة المالية².

¹ جقدالي دلال و غضبان سندس، دور التشخيص المالي لاتخاذ القرارات المالية للمؤسسة – دراسة حالة المركب الصناعي التجاري حضنة، منكرة ماستر، تخصص ادارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2021 2022، ص 14.

² المرجع نفسه، ص 14.

المطلب الثالث : مقومات و نتائج التشخيص المالي

سننتظر في هذا المبحث إلى خطوات والتعرف إلى أهم نتائج التشخيص المالي :

1- خطوات التشخيص المالي

يقصد بها تلك الخطوات العملية المتعبة في التشخيص و تختلف هذه الخطوات من مؤسسة إلى أخرى و من محلل إلى آخر حسب الهدف من التشخيص و بشكل عام تتلخص الخطوات الأساسية لمنهجية التشخيص في النقاط التالية ¹ :

- تحديد الهدف من التشخيص (السياسة و القرار المراد اتخاذه).
- الفترة الزمنية المعينة لدراسة .
- اختيار زمن المقارنة أو الطريقة المناسبة للتشخيص (تشخيص تطوري، تشخيص مقارنة).
- جمع المعلومات المالية و الإضافة الخاصة بمحيط المؤسسة .
- إجراء الحسابات اللازمة و استعمال النسب و وضع المؤشرات في الجداول.
- التحليل و مقارنة النتائج لمعايير المعتمدة .
- التشخيص الشامل وهو تحديد نقاط القوة ومواطن الضعف ووضع ملخص في حدود جودة المعلومات المتاحة ووضع التوصيات .
- رسم السياسات و اتخاذ القرارات المناسبة .

¹ جليلد عبد الله الياس، دور التشخيص المالي في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مؤسسة انتاج أدوات الميكانيكية و لواحقها واد رهيو غيليزان- مذكره ماستر، تخصص التدقيق المحاسبي و مراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018 2019، ص 16.

2- نتائج التشخيص المالي :

بعد إجراء عملية التشخيص المالي و ذلك من خلال الفحص الدقيق للمعلومات المالية و معالجها باستخدام أدوات مختلفة تصل هذه العملية للنتائج التالية¹:

1.2 نتائج التشخيص المالي الخارجي :يسمح ب :

- ✓ توفير المعلومات عن النتائج المالية المحصلة.
- ✓ تقييم الوضعية المالية و مدى استعداد المؤسسة للاستدانة و قدرتها على تسديد مستحقاتها في الاجال المحددة.
- ✓ تقييم الحالة المالية و مدى ضمان مصالح المساهمين و المشتركين .
- ✓ تقييم مكانة المؤسسة بين منافسيها و نصيبها من الأسهم في السوق المالية.
- ✓ تقييم مكانة المؤسسة بين منافسيها و نصيبها من الأسهم في السوق المالية.
- ✓ تقييم النتائج المالية لتحسين مقدار الخزينة.

2.2 نتائج التشخيص المالي الداخلي :يسمح ب :

- ✓ تقدير المركز المالي للمؤسسة.
- ✓ تحديد الأخطار (الخطر المالي أو خطر الاستغلال).
- ✓ اتخاذ القرارات الاستراتيجية لمستقبل المؤسسة (قرارات التمويل، قرارات الاستثمار، قرارات توزيع الأرباح... الخ).

¹ بوحسان وثام، دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مؤسسة سونلغاز بولاية قالمة- ، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 -قالمة- ، الجزائر، 2019 ص 18- 19.

المبحث الثاني: علاقة التشخيص المالي بتقييم الأداء المالي

يكمل دور التشخيص المالي كأسلوب لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية لما لهذا الأسلوب من أهمية في تحليل قوائمها المالية وإبراز نقاط القوة و الضعف .

المطلب الأول: تعريف تقييم الأداء المالي وأهميته

يحتل الأداء المالي مكانة مهمة داخل الشركات حيث يلعب دورا مهما في قياس أداء الشركات وكفاءتها في استخدام مواردها وذلك من خلال المؤشرات التي تدل على صحة المركز المالي لها .

1- تعريف تقييم الأداء المالي وأهميته :

قبل التطرق لتعريف تقييم الأداء المالي نقوم بتعريف للأداء المالي:

يمثل الأداء المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم¹.

يعرف محمد محمود مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسة حيث أنه هو الداعم الأساسي للأنشطة المختلفة التي تمارسها المؤسسة، و يساهم في إتاحة الموارد المالية و تزويد المؤسسة بفرص استثمارية مختلفة².

كما يعرف على أنه تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء القيمة المضافة ومجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج وكذلك باقي القوائم المالية، ولكن لا جدوى من ذلك إذا لم يؤخذ الطرف الاقتصادي و القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه

¹ طاهر منصور، حسين شحدة، استراتيجية التنوع والأداء المالي، دراسة ميدانية في منشأة عراقية، دراسة العلوم الادارية ، المجلد 30، العدد 02، 2003، ص 296.

² محمد محمود الخطيب، الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر و التوزيع، ط 01، الأردن، 2010، ص 45.

المؤسسة النشطة في الدراسة، وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة و معدل نمو الأرباح.¹

ويعرف أيضاً بأنه مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرهما في الاستخدامات ذات الأجل الطويل و ذات الأجل القصير من أجل تشكيل الثروة.⁽²⁾

ومما سبق يمكن القول بأن تقييم الأداء المالي هو عملية يتم من خلالها معرفة مدى قدرة الشركة على تحقيق الأهداف الموضوعية كما هو مخطط لها، وبالتالي معرفة مدى قدرة الشركة على استغلال ما لديها من موارد بأفضل صورة، وتحديد نقاط الضعف والقوة في الأداء، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الانحرافات .

2. أهمية تقييم الأداء المالي:

تتمثل أهمية الاداء المالي فيما يلي³:

- يوفر الإدارة مختلف المعلومات المالية التي من شأنها أن تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة، سواء كانت قرارات استثمارية أو تطويرية أو متعلقة بتغيير السياسات؛
- المساهمة الفعالة في التسيير الجيد للمؤسسة الاقتصادية من خلال تعزيز تحسين القيمة والمساهمة في تدنية التكاليف؛
- يعتبر من أهم الركائز لتسطير السياسات العامة سواء بالنسبة للمؤسسة أو بالنسبة للهيئات القائمة فيها؛
- توصيل أهداف المؤسسة إلى جميع الأنشطة والمستويات؛
- تقييد في التقييم الشامل طويل الأجل بالاعتماد على التقييم قصير المدى الذي ساهم في رسم السياسات والاستراتيجيات؛

¹ داند عبد الغني قياس و تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية حلة بورصتي الجزائر و باريس، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، غير منشورة، 2006-2007، ص 36.

² محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة، الملتقى الوطني حول واقع آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، 05-06/05/2013 جامعة الوادي، ص 07.

³ صافية بومصباح، تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المالية - دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر للهاتف النقال(موبيليس)، مرجع سبق ذكره، ص 222.

- تعزيز الاتصالات بين مختلف المستويات والمصالح وتسهيل التنسيق بينهما .

3. خطوات تقييم الأداء المالي:

تتضمن عملية تقييم الأداء المالي الخطوات التالية¹:

- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية قائمة الدخل، ومن خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة؛
 - إحتساب المقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والتوزيعات وتتم بإعداد واختيار الإدارات المالية التي ستستخدم من عملية تقييم الأداء المالي؛
 - دراسة وتقييم النسب وبعد استخراج النتائج ويتم معرفة الانحرافات ونقاط الضعف عن الأداء المالي الفعلي عن طريق مقارنته بأداء المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع؛
 - وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه العراقيل وأثرها على الشركات للتعامل معها و معالجتها .
- اهداف تقييم الأداء المالي
- تسهيل التقييم الشامل للأداء على مستوى الإقتصاد الوطني بالإعتماد على نتائج تقييم كل مؤسسة على حدى .
 - الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائدا أكبر بتكاليف أقل .
 - تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في المؤسسة من خلال قياس إنتاجية كل قسم و تحديد إنجازاته سلبا أو إيجابا .

المطلب الثاني : مؤشرات و نسب تقييم الأداء المالي

بغرض تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وتقييم أدائها المالي يقوم المحلل المالي بإستخراج مجموعة من المؤشرات والنسب المالية وذلك بالإعتماد بشكل أساسي على القوائم المالية للمؤسسة بالإضافة إلى المعلومات المحاسبية و المالية الأخرى المتعلقة بنشاط المؤسسة .

¹ صافية بومصباح، تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المالية - دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر للهاتف النقال(موبيليس)، مرجع سبق ذكره، ص 222-223.

يتم إعداد الميزانية المالية وفق لقواعد النظام المحاسبي المالي الجديد SCF بغرض تحديد الذمة المالية للمؤسسة حيث يتم تحليلها من خلال حساب مجموعة من النسب المالية تتمثل فيما يلي :

- نسب السيولة : تقيس لنا مدى قدرة المؤسسة على مقابلة إلتزاماتها قصيرة الأجل و تتمثل في¹ :
- نسب التداول : تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على تغطية الديون قصيرة الأجل بأموالها المتداولة و التي يمكن تحويلها إلى سيولة نقدية في المواعيد التي تتفق مع تواريخ الاستحقاق و تحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة (ديون قصيرة)}}$$

إن إرتفاع هذه النسبة يعني إستقرار التدفق النقدي الداخل مما يطمئن الدائنين قصيري الأجل بينما الإرتفاع الكبير لهذا المؤشر قد يعني وجود نقد معطل لدى المؤسسة أو زيادة حجم المخزون السلعي لديها أو ارتفاع قيمة حسابات الذمم المدينة .

نسبة السيولة السريعة : و تسمى بنسبة السيولة المختصرة و التي تبين مدى كفاءة المؤسسة في تغطية الإلتزاماتها الجارية بالأصول سريعة التداول ما عدا المخزون و تحسب من خلال العلاقة التالية :

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{(الأصول المتداولة . المخزون)}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

و يحكم على المؤشرات هذه النسبة من خلال المعيار النمطي (2/1) حيث يفترض المعيار ضرورة أن يتوفر على الأقل نصف دينار واحد من الأصول السريعة دون اللجوء للمخزون لتغطية كل دينار من الإلتزامات المتداولة دون أن تتأثر الأنشطة التشغيلية و الاعتيادية للمؤسسة .

نسبة النقدية : تمكن هذه النسبة من مقارنة مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت بالديون قصيرة الأجل و تحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الديون قصير الأجل}}$$

¹ صافية بومصباح، تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المالية - دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر للهاتف النقال (موبيليس)، مرجع سبق ذكره، ص 359.

إن الحصول على نسبة نقدية عالية يمثل مؤشر على إحتفاظ المؤسسة بسيولة نقدية كبيرة يؤدي إرتفاع هذه النسبة بشكل كبير إلى تكديس أموال المؤسسة دون إستخدامها و بالتالي يحرم المؤسسة من فرصة استغلالها و إستثمارها في أوجه الأستثمار المختلفة .

نسب الهيكلية المالية :

تتكون نسب الهيكلية المالية من النسبتين التاليتين :

- نسبة الاستقلالية المالية .

- نسبة القدرة على السداد¹.

*نسبة الاستقلالية المالية : تفسر هذه النسبة بنفس الطريقة السابقة المذكورة سابقا في التحليل الوظيفي , حيث تمثل الديون قروضا، أي الديون المالية . تحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية :

الأموال الخاصة / مجموع الديون

* نسبة القدرة على السداد : عادة ما تنص البنوك على أن لا تتعاضد هذه النسبة ثلاثة سنوات في حالة العكسية، فانه يمكنها ان ترفض تقديم الاعتمادات للمؤسسة , نظرا لارتفاع مخطر عدم قدرة المؤسسة على التسديد . تحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية :

ديون مالية متوسطة وطويلة الأجل/ القدرة على التمويل الذاتي

النسب المالية لهوامش النتائج :

نسب تطور النشاط :

يقاس تطور نشاط المؤسسة عن طريق حساب النسبتين التاليتين :

- معدل النمو في رقم الأعمال

- معدل نمو القيمة المضافة²

¹ Béatrice et Francis Grandguillot, Exercices d'analyse financière, 4eme édition, Gualino, Paris, 2009, p148.

² Michèle Mollet, Georges Langlois, Annaick Guyvarc'h, arnaud Thauvron, finance d'entreprise, manuel et application 6eme edition FOUCHER, paris , 2014, p188.

*** معدل نمو في رقم الأعمال :**

يسمح هذا المعدل بتحديد درجة تطور نشاط المؤسسة ، ومقارنته مع باقي المؤسسات الممارسة لنفس النشاط .

ومنه فإن كل نمو لرقم الأعمال لابد أن يحدد مصدر تحقق, من خلال الإجابة عن التساؤل التالي :هل نمو رقم الأعمال ناتج عن إرتفاع الأسعار أو عن نمو الحجم, أو عن جذب زبائن جدد, أو عن إقتحام أسواق جديد لكن يجب توخي الحذر عند حساب هذا المعدل , لأنه يأخذ بعين الإعتبار معدل التضخم وبالتالي يمكن حسابه بقيم محذوف منها أثر التضخم. وعلى العموم , يحسب معدل النمو في رقم الأعمال وفق العلاقة التالية :

$$\text{معدل نمو رقم الأعمال (CA)} = \left(\frac{\text{CA}_{n-1}}{\text{CA}_n - \text{CA}_n} \right)$$

معدل نمو القيمة المضافة :

يستخدم معدل نمو القيمة المضافة بدلا من المعدل نمو رقم الأعمال لتحديد درجة نمو نشاط المؤسسة كما يمكن من خلاله الحكم عن المعدل تطور الثروة المحققة من قبل المؤسسة قد يعود إنخفاض القيمة المضافة للأسباب التالية :

- الإرتفاع المعتبر في الأسعار المفروضة من طرف الموردين .
- الإرتفاع في مستوى الخدمات الخارجية مثل المناولة،القرض الإيجاري....الخ
- الإرتفاع في مستوى الإستهلاكات، نتيجة للتغيير في سيرورة الإنتاج المعتمدة سابقا .

وعلى العموم يحسب المعدل النمو في القيمة المضافة وفق العلاقة التالية :

$$\text{معدل نمو في القيمة المضافة (VA)} = \left(\frac{\text{VAN-1}}{\text{VAN-1} - \text{VAN}} \right)$$

. نسب المردودية :

إن الإرتفاع في رقم الأعمال لا يعني بالضرورة نمو النتائج فإذا سجلت المؤسسة نتائج منخفضة، لابد لها من البحث عن العوامل المتسببة في ذلك. تسمح المحاسبة التحليلية من تحديد الهامش المحقق من كل وحدة من المنتج المباع، كما تسمح بحساب عتبة المردودية، التي تمكن المؤسسة من تحديد الحجم الضروري من المنتج المباع لتغطية مجمل تكاليفها من أهم نسب المردودية نذكر :

معدل الهامش الربحية :

يسمح هذا المعدل من تحديد مقدر الربح المحقق من طرف المؤسسة، من خلال بيع وحدة واحدة من المنتج بحسب المعدل هامش الربحية وفق العلاقة التالية¹ :

نتيجة الدورة / رقم الأعمال خارج الرسم .

المردودية الإقتصادية :

تعرف المردودية الإقتصادية بمردودية الإستثمار، وهي تسمح بتحديد مقدار الربح من كل وحدة نقدية مستثمر، فكل مؤسسة تهدف من وراء إستثماراتها (التثبيات والإحتياج في رأس المال العامل للإستغلال) إلى الرفع من مبيعاتها، و بالتالي الزيادة في أرباحها تحسب المردودية الإقتصادية وفق لعلاقة التالية².

نتيجة الإستغلال بعد الضريبة / رؤوس الأموال المستثمرة

علما أن الرؤوس الأموال المستثمرة = التثبيات الصافية + الإحتياج في رأس المال العامل للإستغلال .

نلاحظ من خلال العلاقة السابقة، أن المردودية الإقتصادية تحسب على أساس الفائض الإجمالي للإستغلال أو نتيجة الإستغلال عوض نتيجة الدورة، وذلك لكون أن الفائض الإجمالي للإستغلال لا يأخذان في الحسبان إلا العمليات المرتبطة النشاط الأساسي للمؤسسة وهو مايسمح بمعرفة الأثر المباشر للإستثمارات على هذا النشاط وذلك على عكس نتيجة الدورة التي لن تسمح للمؤسسة بتحديد هذا الأثر، وذلك نظر لإحتوائها على نتائج السياسة التمويلية و العمليات الإستثنائية. كما يمكن حساب المردودية الإقتصادية قبل الضريبة وفقا للعلاقة التالية³:

النتيجة الجارية قبل الضريبة + الفوائد / رؤوس الأموال المستثمرة (الأموال الخاصة + الديون المالية)

وتتكون المردودية الإقتصادية من المركبات الساسية التالية⁴ :

¹ Christophe Thibierge, Analyse financière, 5eme édition, VUIBERT, Paris, 2014, p 62.

² Béatrice Rocher, Meunier, meunier, l'essentiel du dianostic financier, FYROLLES, paris, 2012, p175

³ Hervé Ravily, Analyse financière, Cas pratiques corrigés, ELLIPSES, Paris, 2010,p26.

⁴ Hervé Ravily, Analyse financière, op- cit, p27.

المردودية الإقتصادية = معدل الهامش الإقتصادي × معدل دوران رؤوس الأموال المستثمرة .

حيث أن :

معدل الهامش الإقتصادي = النتيجة الإقتصادية بعد الضريبة / إنتاج الدورة .

علما أن : النتيجة الإقتصادية = النتيجة قبل الضريبة + الأعباء المالية = نتيجة الإستغلال + النواتج المالية .

النتيجة الإقتصادية بعد الضريبة = النتيجة الإقتصادية - (النتيجة الإقتصادية × معدل الضريبة) .

أما معدل دوران رؤوس الأموال المستثمر = إنتاج الدورة / رؤوس الأموال المستثمرة .

مردودية التثبيتات المنتجة :

تحسب مردودية التثبيتات المنتجة وفق العلاقة التالية¹ :

الفائض الإجمالي للإستغلال / التثبيتات بقيمتها الإجمالية .

إن انخفاض هذه النسبة يعني إن هناك سوء إستغلال للطاقة الإنتاجية للتثبيتات التي هي بحوزة المؤسسة مما يؤدي لعدم كفاية نمو المبيعات مقارنة بتكلفة شراء هذه التثبيتات كما تنتج عن وجود فارق في الأجال بين غرتفاع رقم الأعمال والإستثمارات المحققة أو نتيجة لوجود اعباء استغلالية معتبرة مثل اعباء إستغلالية معتبرة مثل اعباء العاملين او مشتريات متنوعة .

مردودية نمو الإحتياج في الراس المال العامل للإستغلال :

تحسب هذه المردودية وفق العلاقة التالية :

الفائض الإجمالي للإستغلال / الإحتياج في راس المال العامل للإستغلال .

¹ Béatrice Rocher, Meunier, op- cit, p179.

إن انخفاض نسبة هذه المردودية قد يعود إلى فارق الأجل بين الإرتفاع في الإحتياج في الراس المال العامل للإستغلال وذلك الخاص برقم الأعمال. فمثلا ترتفع المخزونات بوتيرة أسرع من المبيعات. وقد ينتج من الأجل الطويلة الممنوحة للزبائن, مقابل أجيال أقصر من الموردين .

المردودية المالية :

تعرف كذلك بمردودية الأموال الخاصة, فهي تسمح بتقييم قدرة المؤسسة على مكافأة مساهميها يجب أن تكون المردودية المالية أكبر من معدل السوق النقدية, وذلك لأن المساهمين والشركاء الذين استثمروا أموالهم في المؤسسة يبحثون عن المردودية من جهة ومن جهة أخرى نتيجة لتحملهم درجة معينة من المخاطر, يأملون في تحقيق مكافأة تكون أكبر وأعلى من تلك المقدمة من السوق, وإلا مافائدة تحمل المخاطر إذا كانت مكافأة التوظيف اقل أو تساوي مكافأة السوق . تحسب المردودية المالية وفق العلاقة التالية¹ :

نتيجة الدورة / الأموال الخاصة

ويمكن إستخراج المركبات الأساسية لمعدل المردودية المالية بإدراج رقم الأعمال والأصول الإقتصادية رؤوس الأموال المستثمرة في العلاقة السابفة للمردودية المالية, وعليه تحسب المردودية المالية كذلك وفقا للعلاقة التالية² .

المردودية المالية = معدل الربحية الإجمالية × معدل دوران الأصول الإقتصادية × النسبة الهيكلية .

علما أن:

معدل الربحية الإجمالية = النتيجة الصافية / رقم الأعمال. (وهو من مؤشرات قياس الأداء المالي, ويعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح الصافية مقارنة برقم الأعمال) .

معدل دوران الأصول الإقتصادية = رقم الأعمال /الأصول الإقتصادية. (ويعبر عن مساهمة الأصول الإقتصادية في تحقيق رقم الأعمال).

النسبة الهيكلية = الأصول الإقتصادية / الأموال الخاصة. (تقيس التركيبة المالية للمؤسسة).

¹ Armand Dayan, Manuel de gestion, Volumel, ELDJAZAIR édition, Alger, 2009, p699.

² إلياس بن ساس، يوسف قريشي، التسيير المالي، دروس وتطبيقات، ج1، ط2، دار وائل، الاردن، 2011، ص283.

عتبة المردودية و مؤشر الأمان .

تعرف عتبة المردودية على أنها رقم الأعمال الذي تكون عنده الأعباء الثابتة تعادل الهامش على الأعباء المتغيرة. وتحسب عتبة المردودية وفقا للعلاقة التالية¹

$$\frac{\text{التكاليف الثابتة}}{\text{معدل الهامش على التكاليف المتغيرة}}$$

علما أن :

$$\text{معدل الهامش على الأعباء المتغيرة} = \text{رقم الأعمال} - \text{الأعباء المتغيرة} / \text{رقم الأعمال} .$$

أما مؤشر الأمان فيعرف على أنه هامش الأمان فيعرف على أنه هامش الأمان بدلالة رقم الأعمال، ويعبر عن درجة الأمان التي تتمتع بها المؤسسة لعدم تعرضها لمخطر الخسارة الإستغلالية كنتيجة للإنخفاض رقم أعمالها. ويحسب مؤشر الأمان وفقا للعلاقة التالية :

$$\frac{\text{هامش الأمان}}{\text{رقم الأعمال}}$$

علما أن :

$$\text{هامش الأمان} = \text{رقم الأعمال} - \text{عتبة المردودية} .$$

أثر الأعباء المالية على الفائض الإجمالي للإستغلال :

كلما كانت هذه النسبة مرتفعة، كلما دل ذلك على أن الحصة المخصصة الأعباء المالية معتبرة، مما ينتج عنه إنخفاض الحصة المتبقية لمخصصات الإهلاكات ونتيجة المؤسسة. تحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية²:

$$\frac{\text{الأعباء المالية} / \text{الفائض الإجمالي للإستغلال (EBE)}}{\text{هامش الأمان}}$$

وتحسب نسبة تغطية الأعباء المالية كذلك وفقا للعلاقة التالية³:

¹ Hérve Ravily, Meunier, op-cit, p159.

² Béatrice Rocher, Meunier, op- cit, p159.

³ Daniel Deblors, Réal Petitclerc, La fonction financière, Diagnostic financière, Gestion budgétaire, Prise de décision, CEC éditions, Québec, 2014, p159.

(النتيجة قبل الضريبة+ التكاليف المالية)/ التكاليف المالية

أما المعدل تكلفة الإستدانة قبل الضريبة تحسب وفقا للعلاقة التالية¹ :

الفوائد على الديون المالية / الديون المالية .

رأس المال العامل الصافي الاجمالي :

يعرف رأس المال العامل الصافي الاجمالي (FRNG) بأنه ذلك الجزء من الموارد المالية الموضوعة تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة , حيث تنتج هذه الموارد المالية المستقرة , اما من نشاط المؤسسة احتجاز النتيجة و إما من حصص الشركاء راس المال او من الديون ديون مالية , وتكون غير مخصصة لتمويل الاستخدامات المستقرة و انما موجهة لتغطية الاحتياجات التمويلية المرتبطة بنشاط المؤسسة . كما يعرف الرأس المال العامل الصافي الاجمالي بأنه ذلك الجزء من الأصول المتأولة الممولة عن طريق الموارد الدائمة ويحسب وفقا للعلاقة التالية² :

الرأس المال العامل الصافي الاجمالي= الموارد المستقرة - الاستخدامات المستقرة

الاحتياج في رأس المال العامل :

يعرف الاحتياج في الرأس المال العامل (BFR) على أنه ذلك الفارق بين الحسابات التالية والخاصة بالميزانية الوظيفية :

- المخزونات والمنتجات الجارية قيد التثبيت والحقوق في جانب الأصول المتداولة بما فيها التكاليف المعايينة مسبقا .

- الدين المتأولة بما فيها نواتج معاينة مسبقا

ينقسم الاحتياج في الرأس المال العامل الى :

- الاحتياج في رأس المال العامل للأستغلال (BFRE) : يضم في هذا الاحتياج الحسابات المرتبطة بدورة الاستغلال , حيث تتغير مبالغ حسابات المخزونات وحقوق الاستغلال وديون الاستغلال في

¹ Hervé Ravily, op-cit, p26.

² Béatrice et Francis Grandguillot, Analyse financière, op- cit, 2009, p119.

نفس اتجاه تغير رقم الأعمال ,وبالتالي يتحدد مبلغ الاحتياج في الرأس المال العامل للاستغلال تابعا لتغير قيمة رقم الأعمال (CA) .

ويحسب وفقا للعلاقة التالية¹:

الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال = الأصول المتداولة للاستغلال - الخصوم المتداولة للاستغلال .

الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال (BFRHE) :

يضم في هذا الاحتياج الجزء المتبقي من الحسابات المستقلة عن دورة الاستغلال, حيث تربط الحقوق والديون المتنوعة بالتكاليف والنواتج المالية أو الاستثنائية أو تخصص تلك الحسابات المتعلقة بالديون على التثبيات أو تخصص تلك الحسابات المتعلقة بالديون على التثبيات أو اتجاه الشركاء .

تضم الحقوق المتنوعة الأصول المتداولة خارج الاستغلال الحسابات الآتية :

- الحقوق عن التنازل عن التثبيات .
- القيم المنقولة للتوظيف .
- حقوق على الشركات الرأس المال المسمى غير المدفوع .
- أما الديون المتنوعة الخصوم المتداولة خارج الإستغلال فهي تضم :
- ديون اتجاه مورداو التثبيات.
- ديون حيازة القيم المنقولة للتوظيف .
- ديون اتجاه الشركاء .
- ديون مرتبطة بالضريبة على أرباح الشركات.
- ديون مساهمة الأجراء في النتيجة .

¹ Aswath Damodaran, Finance d'entreprise théorie et pratique, 2eme édition, de boeck, Paris, 2007, p538.

ويحسب وفقا للعلاقة التالية :

الإحتياج في الرأس المال العامل خارج الإستغلال = الأصول المتداولة خارج الإستغلال - الخصوم المتداولة خارج الإستغلال .

الخزينة الصافية :

تعود عملية التسوية بين الرأس المال العامل الصافي الإجمالي والإحتياج في الرأس المال العامل للأسباب التالية :

بالنسبة لرأس المال العامل الصافي الإجمالي :

يعتمد مقدار الرأس المال العامل الصافي الإجمالي على القرارات ذات الطابع الطويل الأجل والخاصة بالسياسة الإستثمارية والسياسية التمويلية لمؤسسة مما يجعل الرأس المال العامل الصافي الإجمالي مستقرا .

- الإحتياج في الرأس المال العامل ينتج الإحتياج في الرأس المال العامل نتيجة لفوارق الاجال القصيرة بين الأعباء والنواتج ويعتبر الإحتياج في الرأس المال العامل للإسغلال المكون الأساسي والذي يعتمد على مستوى النشاط المحدد عن طريق رقم الأعمال وبالتالي فإن الإحتياج في رأس المال العامل للإستغلال يتغير بصفة دورية تبعا لتغير مستوى النشاط .

وعلى إعتبار أن الرأس المال العامل الصافي الإجمالي والإحتياج في رأس المال العامل ينتجان من أسباب مختلفة، فإنهما يكونان مختلفان من حيث القيمة وهنا تأتي الخزينة لتحقيق التوازن بين الراس المال العامل الصافي الإجمالي والإحتياج في الرأس المال العامل وفقا للعلاقة التالية¹:

$$TN=FRNG-BFR$$

- $BFRG < FRNG$ ← $TR(+)$ المؤسسة تتوفر على متاحات

¹ Béatrice et Francis Grandguillot, Exercices d'analyse financière, op- cit, p115.

- $BFRG > FRNG$ ← $(-)$ TR المؤسسة تلجأ إلى قروق بنكية جارية السحب على المكشوف رصيد دائن للبنك .

نسب ومؤشرات أخرى:

تسمى أيضا بنسب الاستثمار ونسب الأسهم يلجأ إليها المستثمرون في الأسواق المالية و المتعاملون فيها حتى يتسنى لهم المفاوضة بين خيارات الاستثمار المتاحة و التعرف على اتجاهات الأسعار السوقية للأسهم في السوق المالي وتضم النسب التالية¹ :

_عائد السهم العادي : تعتبر هذه النسبة من أهم نسب السوق التي يلجأ إليها المستثمرون الحاليون و المحتملون ونظرا لاهميتها فقد طالبت المراجع والهيئات المحاسبية بالافصاح عنها في قائمة الدخل فهي تدل على الربح الذي يتحقق عن كل سهم عادي خلال الفترة المالية و يحسب من خلال العلاقة التالية²:

$$\text{عائد السهم العادي} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{عدد الأسهم العادية}$$

توزيعات السهم العادي : تقوم المؤسسات باحتجاز جزء من أرباحها لذلك فان المساهمين والملاك لا يحصلون على هذا الربح بشكل كامل، و تقيس هذه النسبة المقدار النقدي الذي سيحصل عليه كل مساهم مقابل كل سهم يملكه ويهتم المساهمون بهذه النسبة بالإضافة الى المستثمرين المحتملين بدافع الحصول على عوائد نقدية لاستثماراتهم في الأسهم و يفضل هؤلاء الحصول على توزيعات عالية لأسهم فضلا عن سعيهم للحصول على توزيعات من عام حتى ولو لم تكن نسبتها عالية ويمكن حساب نصيب السهم العادي من توزيعات الأرباح النقدية :

$$\text{نصيب السهم العادي} = \text{توزيعات حملة الأسهم العادية} / \text{المتوسطة المرجح للأسهم العادية} .$$

نسبة السعر الى الربحية السهم الواحد : تسمى أيضا بمضاعف عائد السهم لأنه اذا استخرجت النسبة وجرى ضربها بأحدث قيمة السهم في السوق ، لذلك فهي مؤشر جيد للتعرف على الاتجاهات المستقبلية لاسعار الأسهم السوقية في الأسواق المالية و تحسب ب :

¹ مصطفى عوادي، منير عوادي، مؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد 2، العدد 1، جامعة الوادي،
جامعة مرسلبي عبد الله، تيبازة، الجزائر، 2021، ص 366.

² المرجع نفسه.

نسبة السعر الى ربحية السهم الواحد = سعر السهم السوقي / عائد السهم

يلجأ لهذه النسبة محللو الأسواق المالية و المتعاملون الاقتصاديون فيها خاصة عندما يرغبون في اتخاذ قرارات شراء أو بيع الأسهم حيث تعكس المؤشرات العالية لهذا المؤشر ثقة المستثمرين باستقرار و نمو المؤسسة وبالتالي ارتفاع الأسعار السوقية لأسهمها بينما الحصول على نسب متدنية يعكس توقعات المستثمرين بانخفاض معدلات النمو في المؤسسة و بالتالي انخفاض الأسعار السوقية للأسهم .

• **نسبة القيمة السوقية للأسهم الى قيمته الدفترية** : تبين هذه النسبة قيمة الاستثمارات في الأسهم مقارنة بالقيمة الدفترية لها وتعطينا درجة الخطر التي تتعرض لها الاستثمارات في السهم اذا كان الهدف من استثمار طويلة الأجل ، أنه كلما زادت هذه النسبة عن معيار المقارنة كلما عكست كفاءة الإدارة المالية في المساهمة في تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد وهو ما يرغب فيه حملة الأسهم العادية والراغبين في الإستثمار¹، وتحسب من خلال العلاقة التالية² :

نسبة القيمة السوقية للأسهم إلى قيمته الفردية = القيمة السوقية للسهم/القيمة الدفترية له

المطلب الثالث : علاقة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA بتقييم الأداء المالي

يعتبر مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة من بين المؤشرات الحديثة التي تستخدم في قياس الأداء المالي وهي شكل مطور لمفهوم الدخل المتبقي و كانت نتيجة للقصور مؤشر الربح المتبقي ، و لقد ظهر هذا المفهوم على يد Joel sterm و Stewart G و Bennett.

وتعتبر القيمة الاقتصادية المضافة مؤشرا لقياس الأداء المالي وطريقة التسيير ، حيث تعد وسيلة لدفع وتحفيز المديرين على تقديم أداء أفضل .

¹ مصطفى عوادي، منير عوادي، مؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد 2، العدد 1، جامعة الوادي، جامعة مرسلبي عبد الله، تيبازة، الجزائر، 2021، ص 367.

² المرجع نفسه.

كما تعتبر القيمة الاقتصادية المضافة من بين مؤشرات الأداء حيث تعتبر مؤشر لقياس الأداء على أساس القيمة ولا تعد اكتشافا جديدا بل تعتبر امتدادا لمفهوم الدخل المتبقي الذي يمثل الفرق بين الربح التشغيلي و تكلفة رأس المال .

وتقوم القيمة الاقتصادية المضافة على فكر أن المقاييس التقليدية خاصة العائد على حقوق الملكية غير كافي عندما يتعلق الأمر بعملية خلق القيمة ، وأن مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة مقارنة مع المؤشرات التقليدية الأخرى نلاحظ بأنها تهتم بالربح الصافي وحسابها يتطلب اجراء مجموعة من التعديلات المحاسبية وحساب الربح التشغيلي بعد الضريبة ، كما يجب حساب متوسط التكلفة المرجحة لرأس المال لتقدير حجم التكاليف¹.

المبحث الثالث : الدراسات السابقة

سنتطرق في هذا المبحث أهم الدراسات العربية والوطنية التي تناولت موضوع تقييم الأداء المالي ومؤشراته.

المطلب الأول : الدراسات الوطنية

الدراسة الأولى :

دراسة إكرام بن زغبية ولامية لشهب تحت عنوان واقع إستخدام مؤشرات الاداء في تقييم الاداء المالي بالمؤسسة الإقتصادية (دراسة مجموعة من المؤسسات الإقتصادية ببرج بوعرييج) .

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار أهمية مؤشرات الأداء في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية حيث تم الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي وذلك باستعمال إستبيان تم توزيعه على مجموعة من المؤسسات ببرج بوعرييج .

¹ لظفار مريم، تقييم الاداء المالي للمؤسسة باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة - دراسة حالة في مؤسسة اتصالات الجزائر المديرية العملية بورقلة للفترة الممتدة 2013-2016، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، نوقشت بتاريخ 2018/05/15، 2017-2018، ص 21.

وخلصت الدراسة الى تلك المؤسسات لا تولي أهمية كبيرة لمؤشرات الأداء ولا تملك المعرفة بأهمية استخدامها في تقييم الأداء المالي وتوصي الدراسة بضرورة استخدام مؤشرات غير مالية بجانب المؤشرات المالية للمساعدة على تصوير عملية تقييم الأداء و اتخاذ قرارات صائبة .

الدراسة الثانية :

دراسة كتروسي فتيحة مجيدي سهيلة تحت عنوان التشخيص المالي بالمؤسسات البيترولية بالجزائر دراسة حالة السونطراك حوض بركاوي ورقلة للفترة (2013- 2015).

تهدف الدراسة التي قمنا بها في المؤسسة الوطنية سونطراك- حوض بركاوي- في الفترة الممتدة من (2013- 2014- 2015) الى تقييم الوضعية المالية للمؤسسة بناء على تشخيص القوائم المالية وحساب مؤشراتها .

وجاءت فرضيات هذا البحث قصدا في استعراض حقيقة التشخيص المالي ببيان مفاهيمه و طرقه وخطواته، والهدف من القيام بهذه العملية هو إبراز نقاط القوة والضعف في المؤسسة من خلال تحليل وتشخيص قوائمها المالية .

وبعد الامام بالجانب النظري قمنا بالدراسة التطبيقية والتي قمنا فيها بتحويل الميزانية المحاسبية الى المالية و حساب رأس المال العامل الذي استنتجنا بانه موجب، ثم تحويلها للميزانية الوظيفية وحساب رأس المال الصافي الاجمالي الذي كان موجب طيلة فترة الدراسة فقد استطاعت المؤسسة بفضلها تغطية جميع احتياجاتها و بقي فائض تمثل في الخزينة الموجهة مما نقول بان المؤسسة تتمتع بهامش بأمان، و قمنا أيضا بتحليل جدول حسابات النتائج لمعرفة ان كانت المؤسسة تتمتع بتحرر مالي ام عسر مالي من خلال معرفة نسبة الاستدانة المالية التي كانت متعدنة سنتي 2013 و 2014 اما عن المردودية المالية و الاقتصادية فقد كانت جيدة و كذلك حسابات نسب السيولة .

المطلب الثاني : الدراسات الاجنبية

الدراسة الأولى :

دراسة محمد عبد الحميد أحمد الامبابي تحت عنوان نموذج مقترح لتقييم الأداء المالي للشركات المدرجة في البورصة المصرية والتنبؤ باتجاه أسعار الأسهم .

هدف الباحث من هذه الدراسة إلى التوصل لأكثر النسب أو المؤشرات المالية Financial Ration التي يمكن استخدامها في تقييم أداء الشركات المسجلة بالبورصة و التنبؤ به، بأدائها في المستقبل وقد اعتمدت الدراسة على عينة مكونة 82 شركة مسجلة بالبورصة المصرية خلال الفترة (2010- 2017) معتمدا في التحليل الإحصائي للبيانات على النمودج الارتباط و التحليل النسبي والإنحدار التدريجي، و قد توصلت الدراسة إلى أكثر النسب المالية ارتباطا بأداء الشركات و التنبؤ به، يمكن من خلال التنبؤ بأداء الشركات بدقة بلغت 89 عند اختباره، كما بلغت دقة تنبؤه باتجاه أسعار الأسهم للشركات المدرجة 72.

الدراسة الثانية :

دراسة مشعل جهم المطيري تحت عنوان تحليل و تقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية .

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى امتلاك مؤسسة البترول الكويتية للأليات و الأساليب المناسبة في أدائها المالي التي تؤهلها للقيام بواجباتها، إضافة إلى معرفة المعوقات التي تحول دون امتلاك تلك الأليات وذلك بدراسة مقومات و معايير الأداء المالي الجيد و تعرف على مدى توفرها في المؤسسة. وذلك من وجهة نظر المديرين الماليين و المحاسبين في المؤسسة و تكون مجتمع الدراسة من شركات البترول الكويتية أما عينة الدراسة فتكونت من 284 من المديرين الماليين و المحاسبين ف هذه الشركات. ولتحقيق هذا الهدف فإن الباحث تعامل مع نوعين من البيانات هما البيانات ثانوية و الأولية التي تم جمعها الدراسة الميدانية وباستخدام استبانة، واستخدام الباحث عددا من لأساليب الإحصائية ضمن البرنامج الإحصائي للعلوم الإجتماعية . و قد تم إختبار الفرضيات بواسطة one sample t –test .

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها :

- 1- وجود علاقة بين المؤهلات والخبرات التي يمتلكها الكادر المالي والمحاسبي العامل في مؤسسة البترول الكويتية و بين الأداء المالي.
- 2- أن هناك علاقة بين التغيرات التي تطرأ على معايير الأداء و بين الأداء المالي في المؤسسة البترول الكويتية .
- 3- أن هناك علاقة بين التحديث والتطوير التكنولوجي و بين الأداء المالي في مؤسسة البترول الكويتية .

4- وجود هيكل تنظيمي واضح ومعتمد يعتمد اختصاصات وصلاحيات الكادر المالي والمحاسبي العامل في مؤسسة البترول الكويتية وبين الأداء المالي .

5- وجود علاقة بين التعليمات و القوانين المالية و بين الأداء المالي في مؤسسة البترول الكويتية .

وقدمت الدراسة عددا من التوصيات منها قيام مؤسسة البترول الكويتية باعتماد التكامل في عملية التقييم بين المؤشرات المالية و غير المالية و مراجعة القدرة التنافسية المؤسسة، و إعادة النظر في النظام المالي المطبق مؤسسة البترول الكويتية .

وقدمت الدراسة عددا من التوصيات منها :

1- قيام مؤسسة البترول الكويتية باعتماد التكامل في عملية لتقييم بين المؤشرات المالية و غيرالمالية و مراجعة لقدرة التنافسية للمؤسسة .

2- إعادة النظر في النظام المالي المطبق في مؤسسة البترول الكويتية، إذ أظهرت نتائج الدراسة أن ضعف المؤسسة بتوثيق بعض المعلومات الواردة إليها و كذلك في توزيعها على العاملين و خاصة في مجال المعايير و الأنظمة .

المطلب الثالث : المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسة السابقة

يتضح من خلال استعراض الدراسات السابقة أنها تتفق و تختلف في مواضيع كثيرة .

1- أوجه التشابه بين الدراسة الحالية ودراسة السابقة :

يتضح من خلال استعراض الدراسة الحالية و الدراسات السابقة أنها تتفق في مواضيع كثيرة والمتمثلة

في :

- الأداء المالي من حيث المفهوم الأهمية والأهداف والذي يعتبر بدوره ركيزة اساسية وعملية فحص دقيق للحالة المالية للمؤسسة قصد الحصول على نتائجي صورة واضحة .

- تهدف إلى إبراز دور التشخيص المالي وأهميته في معرفة الوضعية المالية للمؤسسة وكشف نقاط القوة والضعف في المؤسسات .

- اعتماد الدراسة الحالية والدراسات السابقة على المنهج الوصفي في الجانب النظري والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي .

2- أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة :

- اعتمدت الدراسة الحالية على حساب المؤشرات المالية وتحليلها عن طريق النتائج المتوصل اليها وتحديد أهم نقاط القوة ونقاط الضعف وتحسين منها والعمل عليها عكس بعض الدراسات السابق التي تميزت بالشمولية أي أنها تفتقد للدقة والتحليل .
- إدراج بعض الدراسات السابقة في البورصة عكس الدراسة الحالية الغير المدرجة في البورصة .
- اختلاف من حيث نشاط المؤسسة الانتاجية والاقتصادية والخدماتية.

خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم محاور التشخيص المالي وعلاقته بتقييم الأداء المالي ودوره في معرفة الوضع المالي والحالة المالية للمؤسسة، إذ يلعب دوراً هاماً وبارزاً في الإدارة حيث يعتبر ضرورياً لرسم الإستراتيجية والتخطيط الذي يجب إتباعه للتعرف على نقاط القوة واستغلالها بشكل جيد. وتحديد نقاط الضعف أيضاً والعمل على تلافيتها والحفاظ على مواردها وتنميتها. وبالتالي الوصول إلى القرارات الصحيحة والمناسبة بالطريقة المناسبة وفي الوقت المناسب وتحسين الوضع المالي للمؤسسة.

فمن خلال هذا الفصل توصلنا إلى النتائج التالية :

- يعتبر التشخيص المالي من أهم الوسائل التي يتم من خلالها تحليل ودراسة القوائم المالية وإبراز نقاط القوة و ضعف ؛
- عملية تقييم الأداء المالي خطوة هامة تمكنا من معرفة وضعية المالية للمؤسسة الإقتصادية .
- إن مؤشرات القياس الأداء المالي عديدة ومتنوعة لذا يجب إختيار المؤشرات والنسب المالية المناسبة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية .
- إختلاف في نشاطات المؤسسة بحيث كانت الدراسة الحالية مؤسسة خدماتية أما الدراسات السابقة كانت مؤسسات اقتصادية وأخرى خدماتية

الفصل الثاني

دراسة حالة بمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز

وكالة عين تموشنت

تمهيد

تعتبر المؤسسة الاقتصادية المحور الأساسي الذي يدور حوله أي اقتصاد، حيث تعمل من خلال وظائفها المختلفة على تحقيق وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية متعددة تختلف باختلاف أصحاب المؤسسات وطبيعتها ومجال نشاطها.

بعد دراسة الفصل النظري الأول من كافة جوانبه، سنربط في هذا الفصل أهم نقاط الجانب النظري بالجانب التطبيقي، حيث سنتناول دراسة الأداء المالي من خلال بعض المؤشرات المالية وتحليلها بالاعتماد على بعض القوائم المالية ممثلة بجدول الميزانية وحسابات النتائج فقط من خلال دراسة شركة سونلغاز ولاية عين تموشنت .

و للقيام بهذه الدراسة قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين :

- المبحث الأول : تقييم عام لمؤسسة سونلغاز
- المبحث الثاني : تشخيص المالي و تقييم الأداء المالي بمؤسسة سونلغاز

المبحث الأول : تقديم بشركة الكهرباء و الغاز للغرب لولاية عين تموشنت

تعتبر توزيع الكهرباء والغاز خدمة عامة بهدف ضمان التموين بالكهرباء والغاز في أحسن ظروف الإستمرارية و الجودة والأمن و السعر وإحترام القواعد التقنية و البيئية .

وينقسم هذا المبحث إلى أربع مطالب حيث تطرقنا في هذه المطالب إلى تقديم شركة سونلغاز للغرب ومديرية التوزيع لعين تموشنت والتنظيم العام لشركة SDO بعين تموشنت والتنظيم لمصلحة المحاسبة والمالية ومهام وأهداف مديرية التوزيع لولاية عين تموشنت.

المطلب الأول : تقديم شركة توزيع الكهرباء و الغاز للغرب لولاية عين تموشنت

تعتبر شركة توزيع الكهرباء و الغاز للغرب فرع من فروع مجمع سونلغاز وهي شركة مساهمة برأس مال قدره 25 مليار دينار جزائري وهي تتشكل من مجموعة وظيفية و تشغيلية تغطي 511 بلدية موزعة على 17 ولاية شمال و غرب البلاد و يمتد على مساحة 933362 كيلوا متر مربع مع عدد من السكان 10044311.

و تتشكل من 113 وكالة تجارية :

- 63 مقاطعة كهرباء
- 46 مقاطعة غاز
- 19 مقاطعة لإستغلال الغاز

وكرس القانون رقم 02 -01 المؤرخ في 05/02/2002 المتعلق بالكهرباء و الغاز عن طريق الأنابيب، فصل الجانب القانوني الوظيفي و المحاسبي للأنشطة التابعة لمجمع سونلغاز مكرسة من طرف الشركات المنشقة عنها .

مديرية التوزيع لعين تموشنت تنتمي إلى شركة توزيع الكهرباء و الغاز للغرب (SDO) هذه الأخيرة تكون شركة بالأسهم حيث تبنت مند شهر أفريل 2009 ميثاق بياني جديد لتمييز هويتها المتكونة من مجموعة من مديريات وظيفية ومن عشرون مديريات توزيع تغطي سبعة عشر ولاية من الشمال الغربي إلى الجنوب الغربي للبلاد بخبرة أكثر من خمسين سنة و بزبائن أصبحوا أكثر مطالبة ضروري كموزعين للكهرباء

والغاز على مستوى ولاية عين تموشنت أن تتقرب من زبائنها بتجزئتهم ووضع خلية للرصد والسمع لكل فئة حتى تقدر تطلعاتهم و الإستجابة لإنشغالاتهم و تلبيتها لضمان ولائهم .

تقع مديرية التوزيع لعين تموشنت على طريق بلدية شعبة اللحم، و بها 315 عامل من كل الفئات الإجتماعية المهنية، تشرف على التسيير التقني والتجاري لشبكتي الكهرباء و الغاز عبر كامل بلديات الولاية .

كما تغطي 08 دوائر وهي تموشنت، المالح، ولهاصة، عين الكيحل، حمام بوحجر، عين الأربعاء، العامرية، بني صاف .

ولديها شبكة مكونة من 06 وكالات تجارية و 03 مصالح تقنية في الكهرباء و 03 مصالح تقنية في الغاز، و تزود 98836 مشترك بالكهرباء و 46335 مشترك بالغاز .

وللقيام بالمهام التي يحددها القانون 01-02 المتعلق بالكهرباء و توزيع الغاز عن طريق الأنايبب وخاصة إستغلال وصيانة شبكات التوزيع الكهربائي جهزت مديرية التوزيع لعين تموشنت بنظام جديد يمزج بين تكنولوجيا الإعلام الآلي و المواصلات كما أنها تضمن الإستمرارية وجودة عالية للخدمة في مجال توزيع الكهرباء و الغاز متميزة بمساواة في المعاملة لكل الزبائن على مستوى الولاية .

أهداف مديرية التوزيع الكهرباء و الغاز لولاية عين تموشنت .

- التحسين والرفع من جودة خدماتها .
- تطبيق الجودة في مجالات التسيير وإدارة الأعمال .
- العمل على تقليص التكاليف .
- التنمية الإقتصادية والإجتماعية للبلاد .
- المساهمة في تجسيد السياسة الطاقوية الوطنية التي ترقى إلى مستوى برامج الإنجاز الهامة في مجال الإنارة الريفية والتوزيع العمومي للغاز التي سمحت برفع نسبة التغطية .
- تطوير شبكات الكهرباء و الغاز بحيث يسمح بربط زبائن جدد به .

المطلب الثاني : مهام مديرية توزيع الكهرباء و الغاز لولاية عين تموشنت

تتمثل مهام مديرية توزيع الكهرباء و الغاز لولاية عين تموشنت في النقاط التالية:

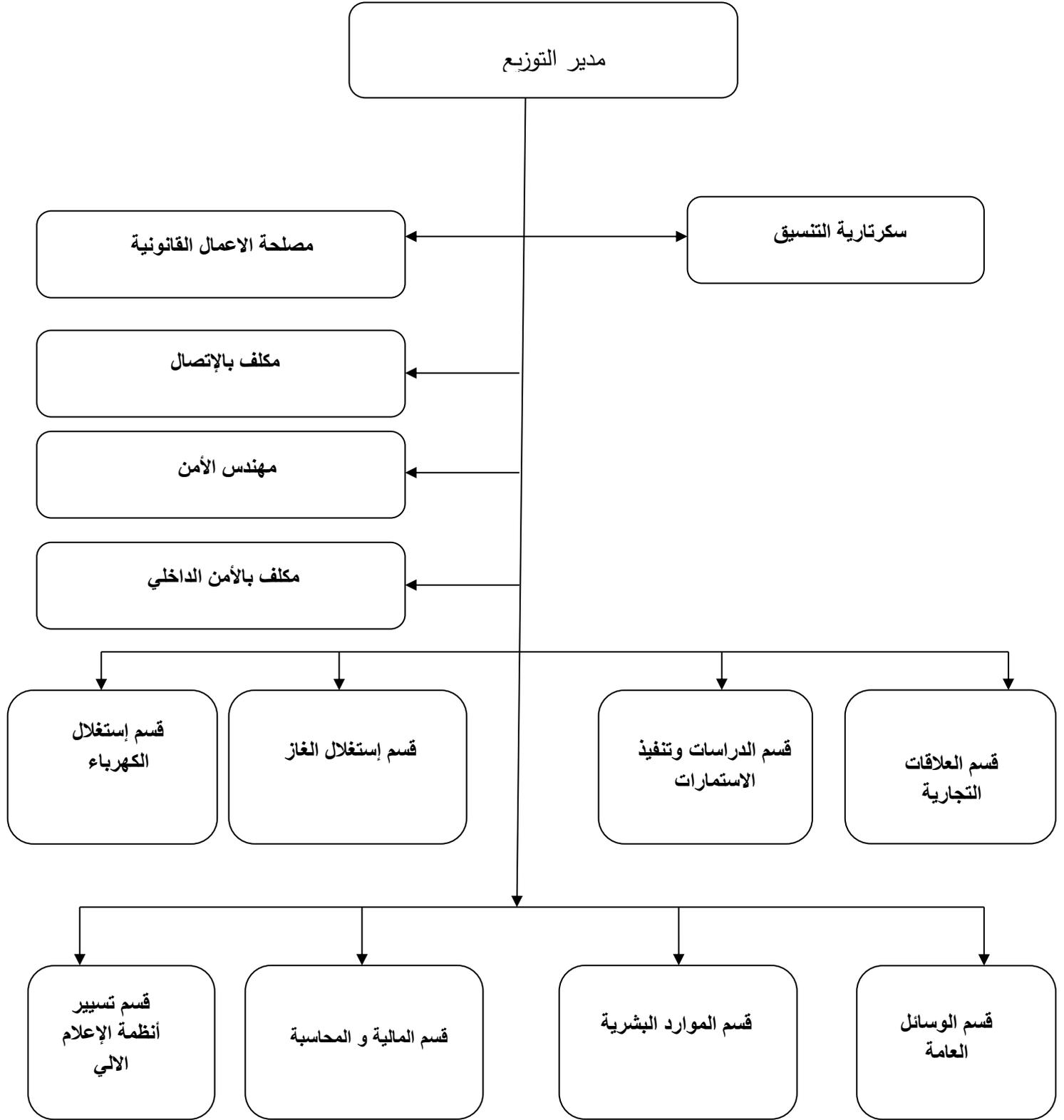
- ضمان الأمن و الوقاية النوعية .
- صيانة و تنمية شبكة توزيع الكهرباء و الغاز .
- توزيع أشغال الكهرباء و الغاز .
- تصليح و صيانة المولدات الكهربائية .
- إستغلال الكهرباء و الغاز .
- مواكبة التكنولوجيا الجديدة وإستغلال الشبكة .
- تقوم بالتمويلات الضرورية لتنفيذ المشاريع .
- تشارك في تحديد المقاييس التي تنطبق على العتاد و التجهيزات ولا سيما منها برامج التسيير الكهربائي و التوزيع العمومي للغاز .
- تعد السياسة التجارية و تنفيذها وفق الشروط العامة .
- تصنع تطورات لكل منشأ و التجهيزات و الهياكل القاعدية و الضرورية لأداء مهامها

المطلب الثالث : التنظيم العام لمديرية توزيع الكهرباء و الغاز لعين تموشنت

سنقوم في هذا المطلب بدراسة الهيكل التنظيمي لمديرية التوزيع لعين تموشنت و دراسة الهيكل التنظيمي لمصلحة المحاسبة و المالية .

الفرع الأول : دراسة الهيكل التنظيمي لمديرية التوزيع عين تموشنت أولا : الهيكل التنظيمي لمؤسسة لمديرية التوزيع عين تموشنت

الشكل رقم (1-2): الهيكل التنظيمي لمديرية التوزيع لولاية عين تموشنت



المصدر : قسم الموارد البشرية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز لعين تموشنت .

ثانيا : تحليل الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء و الغاز لعين تموشنت

إن مديرية التوزيع لولاية عين تموشنت متفرعة من شجرة مكونة من :

1- **المدير العام** : وهو الذي يتحكم في أقسام المديرية و المواظبة و إتخاذ القرارات الخاصة بالأقسام سواء كانت قرارات في مصالحها أو قرارات ضدها في حالة سوء التسيير أو المشاكل التي تنجم عنها، كما أن مهمته الرئيسية في التسيير العام للمؤسسة.

2- **سكرتارية التنسيق أمانة** : وهي بمثابة القلب النابض للمؤسسة إذا أنها همزة وصل بين المدير وكل أقسام المؤسسة و كذا المستثمرين، فهي بمثابة العلبة السوداء للشركة.

3- **قسم العلاقات التجارية** : وهو القسم المكلف بتسيير شؤون الزبائن و توصيلهم بالكهرباء والغاز وفق طلبات الزبائن والمؤسسات الأخرى كما أنها تضم ستة وكالات تجارية تابعة للمديرية وهي حمام بوحجر، بني صاف، العامرية، عين الكيحل، وكالة عين تموشنت شمال، وكالة عين تموشنت جنوب .

4- **قسم إستغلال الغاز** : وهو القسم المخصص للقيام بكل الأشغال والإستثمارات الخاصة بالغاز فقط كما تعمل على صيانة صمامات الغاز و قياس التوترات للقنوات الفولاذية.

5- **قسم إستغلال الكهرباء** : وهو القسم المكلف بتوزيع الكهرباء والعمل على توسيع الشبكة الكهربائية وتوصيلها إلى أبعد الحلول، وقسم الدراسات وتنفيذ الإستثمارات في مجال الكهرباء والغاز وهو القسم المخصص لدراسة مختلف الإستثمارات في مجال الكهرباء والغاز والقيام بعروض إستثمارية للمقاولين بغرض توسيع الشبكة و إقبالها إلى كل الزبائن .

6- **قسم المالية والمحاسبة** : يعتبر هذا القسم من أهم أقسام المديرية حيث يحتوي على عدة مصالح و تتمثل مهامه في التسيير المالي للشركة والسهر على تسديد ديون الشركة مقابل تحقيق أرباح لها بالإضافة إلى متابعة المداخل الشهرية للبنك وحساب البريد ومراقبة كل عمليات الجرد الفصلية والسنوية وتحضير الميزانية في شهر جوان ومراقبة وتحليل الصندوق، مراقبة أجور العمال، مراقبة كل العمليات التي تجري في دفتر اليومية و الميزانية .

7- **قسم الموارد البشرية** : يقوم هذا القسم بالسهر على إعداد إستغلال الأجر وكل العناصر المتغيرة ومعالجة الشكاوي، القيام بمخططات التكوين في كل سنة و كذلك التنسيق ومراقبة مختلف النشاطات

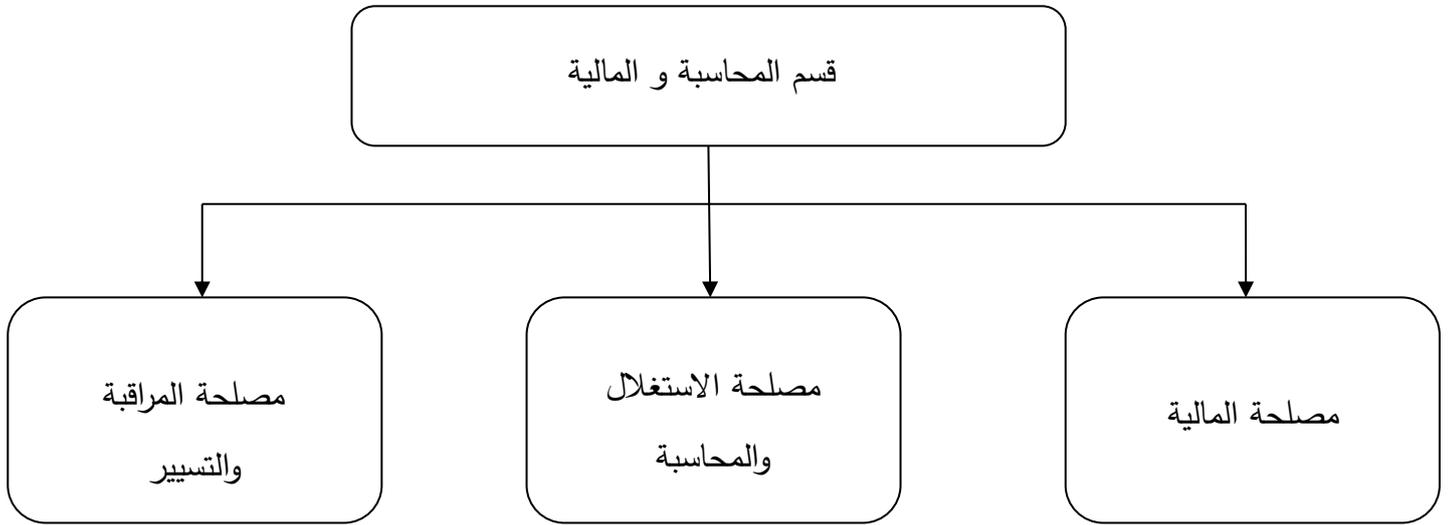
- الإدارية وتسيير المستخدمين مثل :التوظيف التوجيهي التكوين النقل والمشاركة في تطبيق مختلف مخططات الموارد البشرية تحليل و تقييم حاجات العامل في التكوين .
- 8- **مهندس الأمن** : يقوم بمتابعة حوادث العمل المهنية و الأشخاص المدنيين ووضع لوحات المعلومات و التقارير للمديرية نشر الملصقات للحوادث النموذجية و ممارسة و ضمان أمانة لجنة وقاية و الأمن الوحدة و متابعة التوجيهات .
- 9- **مصلحة الأمن الداخلي** مساعدة المدير في تنسيق القرارات والإجراءات المناسبة للأمن الداخلي لكل البنية التحتية للمديرية و التحقق من وجود الوسائل التقنية للحماية و مراقبة أعوان الأمن الداخلي .
- 10- **مصلحة الإتصالات** : تقوم هذه المصلحة بتمثيل المديرية العامة على المستوى المحلي وذلك من خلال تنظيم حملات إعلامية وتحسيسية حول المواضيع التي تخص نشاطات المؤسسة، و تحسين الزبائن حول مخاطر إستعمال الكهرباء و الغاز .
- تحسين صورة المؤسسة على مستوى (الإعلام الصحافة و الإذاعة) من خلال الرد على المقالات المسيئة للمؤسسة وحضور بعض الحصص الإذاعية والمشاركة في إصدار المجلة الخاصة بالمؤسسة
- 11- **مصلحة الأعمال القانونية** : تقوم هذه المصلحة بالنظر في المنازعات القانونية التي تكون المديرية طرفا فيها .
- 12- **فرع الوسائل العامة** : هو فرع يتكفل بجراء المحلات لإستعمالها كوكالات تجارية .
- توفير النقل للعمال .
 - التعامل مع موردي الشركة .
 - يتكفل بشراء الأجهزة و المعدات .
- 13- **قسم تسيير أنظمة الإعلام الالي** :
- يعتبر هذا القسم من أهم أقسام المديرية فهو :
- يقوم بنقل المعلومات فيما بين الأقسام .

- يقوم بإدخال إضافات فيما يخص شبكة الإعلام الآلي و المعلوماتية، إصلاح أجهزة الكمبيوتر،
- التكفل بكل وسائل الاعلام الآلي .
- طباعة القوائم المالية .

* تحليل الهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة و المالية .

أولا : الهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة المالية .

الشكل رقم (2-2) : يوضح الهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة و المالية .



المصدر: قسم الموارد البشرية لمديرية توزيع الكهرباء و الغاز لعين تموشنت

ثانيا : تحليل الهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة و المالية .

- رئيس قسم المحاسبة والمالية : وهو المسؤول عن المصالح الثلاث وتتمثل مهامه فيما يلي :
- المشاركة في وضع خطة عمل للمديرية .
 - إدارة الأنشطة المالية و الإدارية للمديرية .
 - إجراءات عملية التسوية للأصول والخصوم والعوائد المتوقعة .
 - ضمان سرية المعلومات والوثائق ذات الصلة بالإدارة المالية .

- إجراء عملية الفحص والموافقة على جميع الوثائق (التقارير، الميزانية....) للمديرية وفقا للإجراءات القائمة .

1. مصلحة المالية : حيث تقوم هذه المصلحة بعدة عمليات ووضع برامج التمويل والموازنات والمخططات المالية التي يتم تغطية المشاريع ماليا بناءا عليها وتتمثل كذلك في تسديد الفواتير والتي بدورها تنقسم إلى فواتير الإستثمار والفواتير الإستهلال بالإضافة إلى تسديد مستحقات الضمان الإجتماعي كما تقوم أيضا بمتابعة المدخولات البنكية وتقوم أيضا بما يسمى بعملية المقاربة البنكية فيما يخص كل حركات الأموال الخاصة بالشركة وتقوم أيضا بمراقبة القواعد المالية زيادة على ذلك رعاية التعهدات المالية للمؤسسة والمراقبة المستمرة لصندوق المؤسسة لصندوق المؤسسة .

1 مصلحة الإستهلال والمحاسبة : وتتكون من :

1-2- رئيس مصلحة الإستهلال : ويعمل فيها شخص واحد.

2-2- مكلف بالدراسات : ويعمل فيها شخص واحد .

2-3- محاسب : ويعمل فيها ثلاث محاسبين وهم تابعون لرئيس قسم المحاسبة وترتكز

مهامهم على ما يلي :

- ضمان إستعمال المعلوماتية في كل ما يتعلق بالمحاسبة بالإضافة إلى إعداد الوثائق المحاسبية (اليومية، دفتر الأستاذ، ميزان الراجعة) .
- مسك المحاسبة العامة على أساس خطة محاسبية رسمية وضعت وفقا لقواعد قانونية وتنظيمية .
- معالجة الفواتير .
- إعداد توقعات التدفق على المدى القصير .
- معالجة الضرائب على الدخل IRG والضرائب IMPOT .

2-مصلحة الميزانية و مراقبة التسيير :

ويتلخص دور هذه المصلحة في إعداد الميزانية لكل سنة و تقوم بمتابعة الإستثمار كل شهر تنفيذ العمليات المحاسبية للمخطط العام و تحليل مختلف مراكز المنطقة و تسيير خزينة المنطقة (المديرية أو العملية المتعلقة بها) .

المبحث الثاني : دراسة الوضعية المالية للمؤسسة

من خلال البيانات المقدمة من طرف المؤسسة سونلغاز عين تموشنت سنقوم بالتعرف على الحالة المالية للمؤسسة عن طريق تحليل المؤشرات المالية والتعرف على وضعيتها الحالية والمستقبلية، وتفادي المخاطر التي تتعاقب عليها وتعرفل استمراريتها.

المطلب الأول : إعداد القوائم المالية للمؤسسة

يتم إعداد الميزانية المالية للمؤسسة سونلغاز عين تموشنت انطلاقا من القوائم المالية المعطاة من أجل الكشف مما تملكه من موارد (الأصول) وما عليها من تكاليف (الخصوم).

الجدول رقم (1-2) يمثل إعداد الميزانية المالية انطلاقا من المحاسبية (2018-2020)

جانب الأصول (الميزانية المالية)

الأصول	القيمة الصافية 2018	القيمة الصافية 2019	القيمة الصافية 2020
أصول غير جارية			
- أراضي	62,12 612 290	62,12 612 290	62,12 612 290
- عمليات ترتيب وتهيئة الأراضي	94,6 842 270	14,9 791 546	83,9 500 281
- بناءات	09,460 787 434	67,464 452 237	48,461 048 463
- تقنية و أدوات صناعية	78,6 348 377 382	17,7 014 657 156	68,7 282 911 420
- عينة اخرى	23,781 439 001	82,764 395 455	95,648 327 022
- الجاري إنجازها	03,1360 986 990	33,2053 864 229	70,1089 372 278
مجموع الأصول الغير جارية	69,8971 045 369	75,10 319 772 915	26,9 503 771 758
الأصول الجارية			
- المخزونات قيد الصنع	00,4 984 441	00,10 934 441	27,67 956 019
- الزبائن	61,993 067 209	21,1 459 667 919	21,2 673 486 576
- مدينون اخرون	38,11 025 019	53,2 618 120	35,7 647 436
- الضرائب	33,22 261 042	87,83 200 473	10,50 314 083
- خزينة الأصول	15,210 549 382	93,205 677 185	28,404 592 770
مج الأصول الجارية	47,1241 887 094	54,1 762 098 140	21,3 203 996 885
المج العام للأصول	16,0 212 932 464	29,12081 871 056	47,12 707 768 643

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة

الجدول رقم (2-2) يمثل إعداد الميزانية المالية انطلاقاً من المحاسبية (2018-2020)

جانب الخصوم

المبالغ 2020	المبالغ 2019	المبالغ 2018	الخصوم
16٠86 587 180 00٠0 69٠6245 857 060	16٠86 587 180 31٠14 778 206 53٠6190 238 087	16٠86 587 180 00 20٠6022 964 428	<u>رؤوس الأموال الخاصة</u> - فارق التقسيم - رأس مال الشركة - رأس المال المكتتب الغير المطلوب
85٠6332 444 240	00٠6291 603 474	36٠6109 551 608	مج رؤوس الأموال الخاصة
29٠158 797 161 78٠2600 242 546	14٠155 908 538 44٠2586 692 593	04٠134 035 591 38٠2512 415 924	<u>خصوم غ جارية</u> - الاقتراضات والديون المالية - المنتج مسجل مسبق
07٠2759 039 708	58٠2742 601 131	42٠2646 451 515	مج الخصوم غ الجارية
49٠364 401 694 13٠129 779 742 31٠2 994 361 216 61٠127 742 041	38٠1399 692 633 07٠35 682 285 26٠1612 291 532 00٠0	55٠320 729 051 02٠27 864 758 81٠1108 335 528 00٠2	<u>الخصوم الجارية</u> - الموردون والحسابات المرتبطة بهم - الضرائب - ديون أخرى - خزينة
55٠3 616 284 694	71٠3 047 666 450	38٠1 456 929 340	مج الخصوم الجارية
47٠2 707 768 643	29٠12 081 871 056	16٠10 212 932 464	المج العام للخصوم

المصدر : من إعداد الطالبان اعتماداً على وثائق المؤسسة

إعداد الميزانية الوظيفية :

يتم إعداد الميزانية الوظيفية للمؤسسة سونغاز عين تموشنت انطلاقا من الميزانية المالية المحاسبية من خلال إعادة معالجتها وإدخال التغييرات عليها.

الجدول رقم (2-3) يمثل إعداد الميزانية الوظيفية انطلاقا من المحاسبية (2018-2020)

جانب (الاصول)

البيان	2018	2019	2020
الاستخدامات الثابتة	31,14 479 470 129	36,16339 385 704	49,16017 831 200
- الاراضي	62,12 612 290	62,12 612 290	62,12 612 290
- عملية ترتيب وتهيئة	70,9 857 979	20,13 098 519	20,13 098 819
الاراضي	68,524 587 217	40,547 506 538	40,547 506 538
- بناءات	27,10 796 222 445	56,11 869 736 967	6,12 511 744 231
- معدات وادوات صناعية	61,1775 203 206	25,1842 507 169	0
- عينة اخرى	03,1360 986 990	33,2053 864 229	97,1 843 497 341
- جاري انجازها			70,1089 372 278
اصول متداولة	72,1 270 199 088	40,1 787 970 053	39,3 247 851 592
اصول متداولة للاستغلال	28,1023 851 382	19,1493 987 159	51,2781 101 670
- مخزونات	00,4 984 411	00,10 934 441	27,67 956 019
- الزبائن	28,1018 866 941	19,1483 052 718	24,2713 145 651
اصول متداولة خارج الاستغلال	94,34 635 199	63,871 677 32	32,60 635 843
- مدينون اخرون	01,12 374 157	76,3 967 258	22,10 321 760
- ضرائب	33,22 261 042	87,83 200 473	10,50 314 083
خزينة الاصول	50,211 712 506	58,206 815 161	56,406 134 078
مج الاصول	63,15 749 669 218	76,18 127 355 757	8,19 265 702 792 8

المصدر : من إعداد الطالبان اعتمادا على وثائق المؤسسة

الجدول رقم (2-4) يمثل إعداد الميزانية الوظيفية انطلاقا من المحاسبية (2018-2020)

(الخصوم)

2020	2019	2018	
5,13 049 175 551	6,12 492 996 713	9,11 780 323 953	موارد ثابتة
00	31,14 778 206	00	- رأس مال الشركة
16,86 587 180	16,86 587 180	16,86 587 180	- فارق التقييم
69,6245 857 060	53,6190 238 087	20,6 022 964 428	- حساب الارتباط
41,6 557 934 149	47,6045 484 701	47,5 536 736 754	- مجموع الاستهلاك
29,158 797 161	14,155 908 538	04,134 035 591	- اليون المالية
33,6216 527 241	15,5634 359 044	76,3969 345 264	خصوم متداولة
4,3094 423 983	89,4022 067 511	95,2861 009 733	خصوم متداولة الاستغلال
78,2600 242 546	44,2586 692 593	38,2512 415 924	- منتجات معاينة مسبقا
49,364 401 694	38,1399 692 633	55,320 729 051	- موردين وحسابات ملقعة
13,129 797 742	07,35 682 285	02,27 864 758	- ضرائب
93,3122 103 257	26,1612 291 532	81,1108 835 530	خصوم متداولة خارج الاستغلال
31,2994 361 216	26,1612 291 532	81,1108 335 528	- ديون اخرى
			- حساب مؤقت
62,127 742 041	00	2	خزينة
88,19 265 702 792	76,18 127 355 757	63,15 749 669 218	المجموع العام للخصوم

المصدر : من إعداد الطالبان اعتمادا على وثائق المؤسسة

المطلب الثاني: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة بواسطة المؤشرات المالي

1/- حساب رأس المال العامل الصافي :

طريقة أعلى ميزانية : ويتم حساب رأس المال العامل الصافي من اعلى الميزانية وفق العلاقة التالية :

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة} .$$

طريقة أسفل ميزانية : ويتم حساب رأس المال العامل الصافي من اسف الميزانية وفق العلاقة التالية :

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأصول الجارية} - \text{الخصوم الجارية} .$$

الجدول (2-5) يمثل حساب رأس المال العامل الصافي للسنوات (2018-2020)

البيان	2018	2019	2020
اموال الدائمة	8756 003 123,78	9034 204 605,58	9091483948,92
الاصول الثابتة	8971 045 369,69	10319 772 915,75	9 503 771 758,26
رأس المال العامل	-215 042 245,91	-1285568310,2	-412287809,34

التعليق :

من خلال الجدول نلاحظ ان رأس مال العامل سالب خلال ثلاث سنوات ، حيث بلغ في سنة 2018 (215 042 245,91) و ارتفع في سنة 2019 ليصل الى -1 285 568 310، (2) ثم انخفض في سنة 2020 الى (-412 287 209،34) و هو ما يعني ان المؤسسة لا تملك هامش امان يمكنها من مواجهة حوادث دورة الاستغلال التي تمس السيولة، و ان المؤسسة تعجز عن مواجهة استثمارها المالية الدائمة، كما يدل على انه هناك ارتفاع في عجز المؤسسة على مواجهة الالتزامات قصيرة الاجل عن طريق اصول جارية .

2- حساب نسب السيولة :

1-2 حساب نسب السيولة العامة : تحسب وفقا للعلاقة التالية :

نسبة السيولة العامة = الاصول المتداولة / الخصوم المتداولة

الجدول (2-6) يمثل حساب السيولة العامة للسنوات (2018-2020)

البيان	2018	2019	2020
الاصول المتداولة	72,1270 199 088	40,1787 970 053	39,3247 851 592
الخصوم المتداولة	76,3969 345 264	15,5634 359 044	33,6216 527 241
نسبة السيولة العامة	32,0	31,0	52,0

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة

التعليق :

من خلال الجدول نجد ان نسبة السيولة 32,0 في سنة 2018 ثم انخفض الى 31,0 في سنة 2019 و ارتفعت في سنة 2020 و بما ان هذه النسب في ثلاث سنوات اقل من المقياس المناسب للسيولة (1,1)

وهذا يعتبر مؤشرين بالنسبة للمؤسسة ، حيث تدل على ان المؤسسة تعاني من مشاكل سداد التزامها وان الاصول المتداولة لا تغطي الخصوم المتداولة.

2-2 حساب نسبة السيولة السريعة : تحسب وفقا للعلاقة التالية :

نسبة السيولة السريعة : (الأصول المتداولة - المخزون) / الخصوم المتداولة

الجدول (2-7) يمثل حساب السيولة السريعة للسنوات (2018-2020)

البيان	2018	2019	2020
الاصول المتداولة	72,1270 199 088	40,1787 970 053	39,3247801592
المخزون	00,4984411	00,10934441	27,67956019
الخصوم المتداولة	78,3969 345 264	15,0634359044	33,621627241
نسبة السيولة السريعة	31,0	31,0	51,0

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة

التعليق :

من خلال الجدول نجد ان المؤسسة حافظت على نسب متقاربة للسيول السريعة خلال السنوات الثلاث ففي كل دينار من ديون قصيرة الاجل هناك 3,0 دينار من اصول سريعة الدخول الى النقدية مقابل 5,0 سنة 2020 و بان النسب اقل من المقياس المناسب للسيول السريعة (1,1) فإن المؤشر سيء ، وذلك يعني ان الاصول سريعة التحول .

3-2 حساب نسبة النقدية : تحسب وفقا للعلاقة التالية :

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{\text{الخزينة}}{\text{مجموع الخصوم}}$$

الجدول (8-2) يمثل حساب النسبة النقدية للسنوات (2018-2020)

البيان	2018	2019	2020
الخزينة	2	0	62 ، 127742041
مجموع الخصوم	63،15749669218	،18127355757 76	88،19265702792
نسبة النقدية	00،0	0	00،0

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة

التعليق

المؤسسة ليس لها القدرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل

3/- نسبة الهيكل المالية :

3-1 نسبة التمويل الدائم : تحسب وفقا للعلاقة التالية :

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الاموال الدائمة}}{\text{الاصول الثابتة}}$$

الجدول (9-2) يمثل حساب نسب التمويل الدائم للسنوات (2018-2020)

البيان	2018	2019	2020
الاموال الدائمة	78،8756003	58،9034204605	92،9091483948
الاصول ثابتة	69،8971045369	75،10319772915	26،9503771758
نسبة التمويل الدائم	97،0	87،0	95،0

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة

التعليق :

نلاحظ ان نسبة التمويل الدائم للسنوات 2018 و 2019 و 2020 اصغر من 1 وهذا يعني ان المؤسسة ليس لها القدرة على تغطية اصولها الثابتة بالكامل باستخدام الموارد الدائمة.

2-3 نسبة التمويل الخاص : تحسب وفقا للعلاقة التالية :

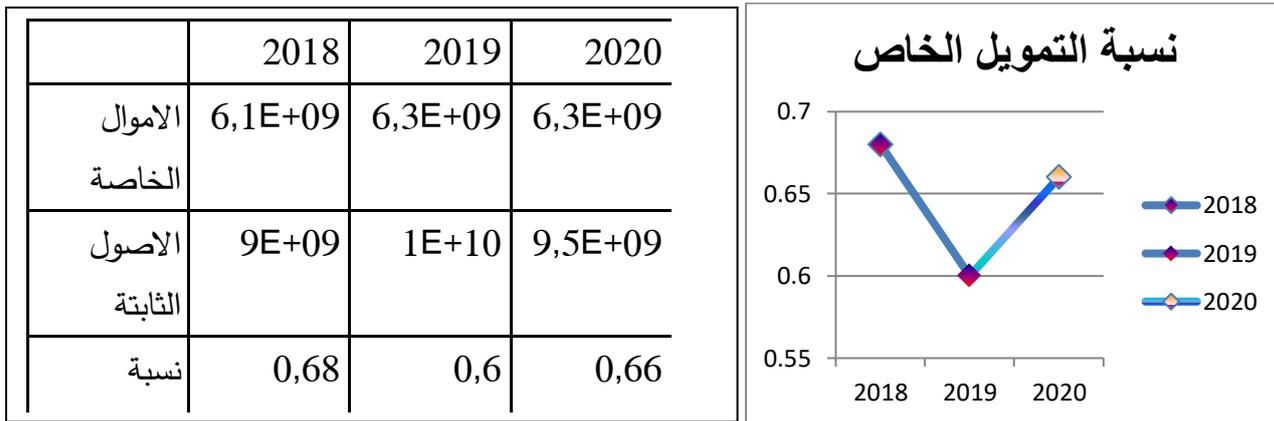
$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{الاصول الثابتة}}$$

الجدول (2-10) يمثل حساب نسب التمويل الدائم للسنوات (2018-2020)

البيان	2018	2019	2020
الاموال الخاصة	36,6109551608	00,6291603474	85,6332444240
الاصول الثابتة	69,8971045369	75,10319772915	26,9503771758
نسبة التمويل الخاص	68,0	60,0	66,0

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على تحليل وثائق المؤسسة

الشكل رقم (2-3) يمثل حساب نسب التمويل الدائم للسنوات (2018-2020)



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على تحليل وثائق المؤسسة

التعليق :

نلاحظ ان نسبة التمويل الخاص بالسنوات 2018 و 2019 و 2020 اصغر من 1 وعذا يعني ان المؤسسة غير قادرة على تغطية اصولها الثابتة عن طريق اموالها الخاصة.

نسبة الاستقلالية المالية : تحسب وفقا للعلاقة التالية :

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{مج الديون}}$$

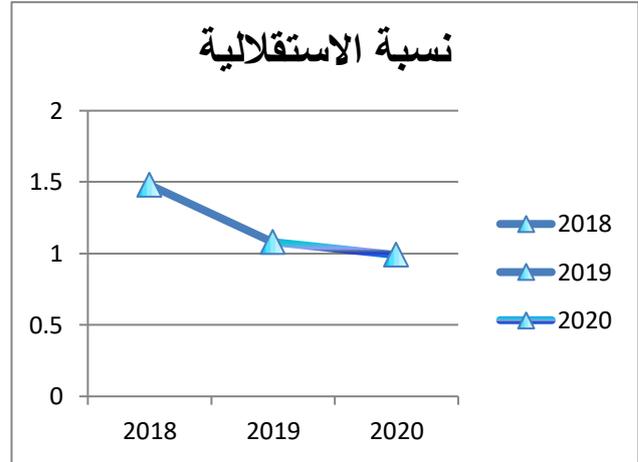
الجدول (2-11) حساب نسب نسبة الاستقلالية المالية للسنوات (2018-2020)

البيان	2018	2019	2020
اموال خاصة	36,6209551608	00,629160347	85,6332444240
مج الديون	8,4103380855	29,5790267582	62,6375324402
نسبة الاستقلالية	48,1	08,1	99,0

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على تحليل وثائق المؤسسة

الشكل (2-4) حساب نسب نسبة الاستقلالية المالية للسنوات (2018-2020)

	2018	2019	2020
اموال خاصة	2E+09,6	3E+08,6	3E+09,6
مج الديون	1E+09,4	8E+09,5	4E+09,6
نسبة الاستقلالية	48,1	08,1	99,0



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على تحليل وثائق المؤسسة

التعليق :

نلاحظ ان نسبة الاستقلالية المالية خلال سنوات 2018 و 2019 اكثر من 1 اي انها تتمتع بالاستقلالية المالية في حين انخفض بقليل في سنة 2020 حيث بلغت 99,0

نسبة التمويل الخارجي : تحسب وفقا للعلاقة التالية :

$$\text{نسبة التمويل الخارجي} = \frac{\text{مج الديون}}{\text{مج الخصوم}}$$

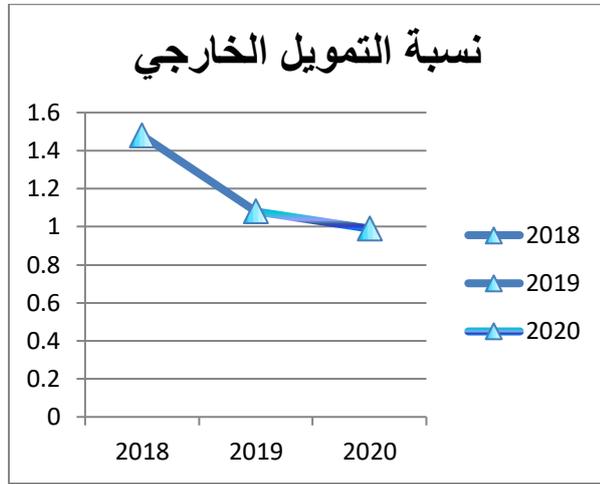
الجدول (2-12) حساب نسب نسبة التمويل الخارجي للسنوات (2018-2020)

البيان	2018	2019	2020
مج الديون	58 ، 41033805	579026758229	62 ، 6375324402
مج الخصوم	16،10212932464	29،12081871056	47،1270776843
نسبة التمويل الخارجي	48،1	08،1	99،0

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على تحليل وثائق المؤسسة

الشكل (2-5) حساب نسب نسبة التمويل الخارجي للسنوات (2018-2020)

	2018	2019	2020
مج الديون			
مج الخصوم	1E+10	2E+10،1	3E+09،1
نسبة التمويل الخارجي	48،1	08،1	99،0



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على تحليل وثائق المؤسسة

4- /نسب المردودية :

4-1 /نسب المردودية الاقتصادية : تحسب وفقا للعلاقة التالية :

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الاصول الاجمالية}}$$

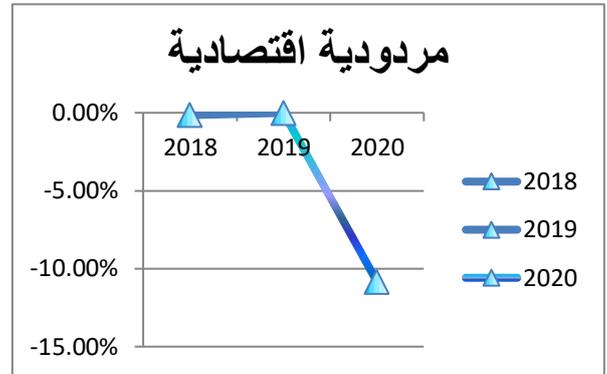
الجدول (2-13) حساب نسب المردودية الاقتصادية للسنوات (2018-2020)

البيان	2018	2019	2020
النتيجة الصافية	20,1427518703	05,-1098859218	97,-1378600011
الاصول الاجمالية	16,10212932464	29,12081871056	47,12707768643
المردودية الاقتصادية	13%،-0	009%،-0	84%،-10

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على تحليل وثائق المؤسسة

الشكل (2-6) حساب نسب المردودية الاقتصادية للسنوات (2018-2020)

صافية	4E+09,1	-1E+09	-1E+09
الاصول اجمالية	1E+10	2E+10,1	3E+10,1
مردودية اقتصادية	13%،-0	01%،-0	84%،-10



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على تحليل وثائق المؤسسة

التعليق :

إن المردودية الاقتصادية لسنة 2018 و 2020 تساوي 0،-1 اما سنة 2019 0،-009 حيث حقق سونلغاز خلال سنة 2018 و 2020 نقصان في المردودية الاقتصادية مقارنة مع سنة 2019 مما يدل على عدم قدرة المؤسسة على تحقيق ارباح اقتصادية وعدم قدرة اصولها على توفير او تدعيم خزينة الاستغلال.

4-2 المردودية المالية : تحسب وفقا للعلاقة التالية :

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الاموال الخاصة}}$$

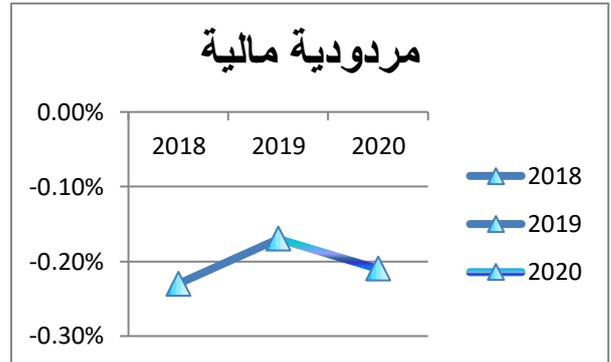
الجدول (2-14) حساب نسب المردودية المالية للسنوات (2018-2020)

البيان	2018	2019	2020
النتيجة صافية	20،-1427518703	05،-1098859218	97،-1378600011
الاموال خاصة	36،6109551608	00،6201603474	85،6332444240
مردودية المالية	23%،-0	17%،-0	21%،-0

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على تحليل وثائق المؤسسة

الشكل (2-7) حساب نسب المردودية المالية للسنوات (2018-2020)

	2018	2019	2020
النتيجة صافية	-1E+09	-1E+09	-1E+09
الاصول خاصة	6,1E+09	6,2E+09	6,3E+09
مردودية مالية	-0,23%	-0,17%	-0,21%



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على تحليل وثائق المؤسسة

التعليق :

في سنة 2019 بلغت المردودية المالية 1،0 وهذا يعني ان الدينار الواحد الذي يستثمره اصحاب رأس المال في سونلغاز يولد ربح قدره 1،-0

وفي سنة 2018 و 2020 مردودية المؤسسة انخفض الى 0،-2 مما يدل على وجود تسيير سيء من طرف المؤسسة للموارد المالية خلال الثلاث سنوات.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى أهم وأفضل المؤشرات المالية للتعرف على الوضعية المالية لمؤسسة سونلغاز فرع ولاية عين تموشنت لإكتشاف نقاط القوة والضعف .

كذلك من خلال قيامنا بتشخيص القوائم المالية وتحليل النتائج التي توصلنا إليها عن طريق النسب المالية وهي رأس المال العامل ونسب السيولة والهيكلية المالية ونسب المردودية.

ومن خلال تحليلنا نجد أن المؤسسة لم تتمكن من تحقيق التوازن المالي خلال فترة السنوات الثلاث 2018 و 2019 و 2020 بحيث كان رأس المال العامل سالب خلال السنوات بحيث كان رأس المال العامل سالبا خلال السنوات السابقة وهذا يدل على عدم إمتلاك هامش أمان يمكنها من مواجهة الحوادث وبتالي عليها إعادة النظر في سياستها لتحقيق رأس المال العامل موجب لتجنب العسر المالي و تحقيق التوازن المالي .

إضافة إلى أنها تعاني من مشكلة السيولة و هذا يعني أنها لا تستطيع سدود إلتزامتها في الوقت المناسب وبالنظر إلى نسب الهيكل المالية ونسب المردودية فكانت أيضا النتيجة سالبة وهذا يدل على أن المؤسسة غير مستقرة ماليا وغير قادرة لتسديد وذلك لوجود تسيير سيئ من طرف المؤسسة خلال السنوات الثلاث.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

من خلال هذا البحث قمنا بدراسة موضوع التشخيص المالي ومعرفة أهمية ودوره في المؤسسة وإظهارها صورتها الحقيقية كمركز قرار مستقل وبغية تقييم الأداء المالي للمؤسسة من أجل تحديد نقاط القوة والمحافظة عليها والسعي لتحسينها ونقاط الضعف والعمل على معالجتها في إطار برنامج مستقبلي تسيير عليه المؤسسة في إتخاذ قراراتها وذلك بدراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة حيث يعتبر التشخيص المالي أداة دقيقة نظرا لما يتميز به من الإفصاح عن المعلومات اللازمة وتوفر لمتخذي القرارات أغراضهم من المعلومات ما يساعدهم على إتخاذ القرارات التمول مما ينتج عند الرفع كفاءة المؤسسة.

بحث تقوم المؤسسة بإعداد ميزانيتها و حساب مؤشرات المالية المتعلقة بالسيولة و النشاط والمديونية وغيرها من التشخيص الوضعية المالية للمؤسسة و نتائج أعمالها مما يساعدها على كشف الإنحرافات ومحاولة تصحيحها وتحسين وضعيتها فهذا ما ينتج لها نجاحا و قد تم إسقاط ما قد قدمنا في الجانب النظري على واقع مديرية توزيع الغاز والكهرباء سونلغاز ولاية عين تموشنت وذلك للحصول إلى مجموعة من النتائج دقيقة وواضحة .

دراسة النتائج و إختبار الفرضيات :

على مستوى الجانب النظري :

- يعتبر التشخيص المالي المرآة العاكسة للوضعية المالية للمؤسسة .
- يعتبر التشخيص المالي خطوة مهمة في إتخاذ قرارات المؤسسة .
- يساعد التشخيص المالي في تفسير النتائج المتحصل عليها مما يسمح بتحليل الإنحرافات بين الكفاءات المطلوبة و القرارات الحقيقية للمؤسسة و من تم المقارنة بين الإمكانيات المعطاة .
- يحدد التشخيص مدى تطور أو تحسين الوضعية المالية .
- يعد تقييم الأداء المالي اداة للتعرف على المركز المالي للمؤسسة خلال فترة محددة .
- يقوم القويم الأداء المالي على تحديد الأهمية بين النتائج و الموارد المستخدمة للحكم على مكانة المؤسسة ووضعيتها المالية .

على مستوى الجانب التطبيقي :

- المؤسسة غير متوازنة مالية خلال السنوات 2018 و 2019 و 2020 .
- المؤسسة لا تستطيع مواجهة ديونها قصيرة الأجل .
- المؤسسة في تدهور مستمر من سنة إلى أخرى .
- توصلت المؤسسة إلى رأس المال العامل سالبة أي أنها لا تستطيع أن تمول جزء من أصولها المتداولة باموالها الدائمة فهي لا تحقق هامش أمان .

توصيات الدراسة :

- على ضوء النتائج السابقة الذكر يمكن إقتراح التوصيات التالية :
- ضرورة إعتماها على أسلوب التشخيص المالي بكل أدواته نظراً لإيجابيته و ذلك بصفة دورية و على مستوى جميع الوظائف لتحقيق الأداء الأمثل .
- مراقبة و ضرورة متابعة الوضعية المالية للمؤسسة .
- الإهتمام بالعنصر البشري عن طريق التحفيز .
- إستخدام أساليب علمية حديثة توفرها و جعلها في تنافس على المستوى العالمي .
- التركيز على عملية الأداء المالي و هذا الإكتشاف نقاط القوة و الضعف .

آفاق الدراسة

وفي الأخير نأمل أن نكون في هذا البحث قد فتحنا مجال للقيام بدراسات أخرى تهدف إلى إعادة دراسة ميدانية أخرى على المؤسسات و لهذا على الباحثين توجيه دراساتهم على مدى فعالية المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة .

- 1- هل يعتبر التشخيص المالي طريقة كافية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة ؟
- 2- ما مدى فعالية المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي؟

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب

- 1- إلياس بن ساس، يوسف قريشي، التسيير المالي، دروس وتطبيقات، ج1، ط2، دار وائل، الاردن، 2011.
- 2- محمد محمود الخطيب، الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 01، الأردن، 2010.

الأطروحات الاكاديمية

- 1- دادن عبد الغني قياس و تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية حلة بورصتي الجزائر وباريس، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، غير منشورة، 2006-2007
- 2- زهرة مختاري، التشخيص المالي ودوره في تقييم الاداء، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، 2011.
- 3- بوحسان وئام، دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مؤسسة سونلغاز بولاية قالمة، مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945 -قالمة- ، الجزائر، 2019 2020.
- 4- جقدالي دلال و غضبان سندس، دور التشخيص المالي لاتخاذ القرارات المالية للمؤسسة - دراسة حالة المركب الصناعي التجاري حضنة، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2021 2022.
- 5- جليد عبد الله الياس، دور التشخيص المالي في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة انتاج أدوات الميكانيكية و لواحقها واد رهيو غيليزان- مذكرة ماستر، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018 2019.
- 6- زهراء بوريوش، فيروز علال، دور التشخيص المالي في تفعيل استراتيجية المؤسسة -دراسة ميدانية للمؤسستين مطاحن عبيدي ومطاحن مرمورة ، مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2014 2015.
- 7- العمامرة عبد الباسط، العايبي الطاهر، منصر طارق، العمامرة فيصل، التشخيص المالي و دوره في مواجهة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة شركة سوف للدقيق- ، مذكرة ماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2016 2020

8- لظفار مريم، تقييم الاداء المالي للمؤسسة باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة - دراسة حالة في مؤسسة اتصالات الجزائر المديرية العملية بورقلة للفترة الممتدة 2013-2016، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017-2018،

*المجلات

- 1- صافية بومصباح، تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المالية - دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر للهاتف النقال(موبيليس)، مجلة ابحات و دراسات التنمية، المجلد 8، العدد 2.
- 2- طاهر منصور، حسين شحده، استراتيججة التنويع والأداء المالي، دراسة ميدانية في منشأة عراقية، دراسة العلوم الادارية ، المجلد 30، العدد 02، 2003.
- 3- مصطفى عوادي، منير عوادي، مؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد 2، العدد 1، جامعة الوادي، جامعة مرسلبي عبد الله، تيبازة، الجزائر، 2021.

*الملتقيات

محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة، الملتقى الوطني حول واقع آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 05-06/05/2013 جامعة الوادي.

المراجع باللغات الأجنبية

- 1- Armand Dayan, Manuel de gestion, Volumel, ELDJAZAIR édition, Alger, 2009
- 2- Aswath Damodaran, Finance d'entreprise théorie et pratique, 2^{eme} édition, de boeck, Paris, 2007.
- 3- Béatrice et Francis Grandguillot, Exercices d'analyse financière, 4^{eme} édition, Gualino, Paris, 2009.
- 4- Béatrice Rocher, Meunier, meunier, l'essentiel du dianostic financier, FYROLLES, paris, 2012.
- 5- Christophe Thibierge, Analyse financière, 5eme édition, VUIBERT, Paris, 2014.
- 6- Daniel Deblors, Réal Petitclerc, La fonction financière, Diagnostic financière, Gestion budgétaire, Prise de décision, CEC éditions, Québec, 2014.

- 7- Hervé Ravily, Analyse financière, Cas pratiques corrigés, ELLIPSES, Paris, 2010
- 8- Michèle Mollet, Georges Langlois, Annaick Guyvarc'h, arnaud Thauvron, finance d'entreprise, manuel et application 6eme edition FOUCHER, paris , 2014.

الملاحق

الملحق رقم 01 يمثل الميزانية المالية (2019/2018) جانب

٢٠١٩

SOCIETE SONELGAZ-Distribution

EXERCICE 2019

CENTRE DD AIN TEMOUCHENT

DATE 45287.65949074086

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2019	2018
Ventes et produits annexes		3 943 181 729,93	3 857 666 752,48
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		3 943 181 729,93	3 857 666 752,48
Achats consommés		- 34 208 831,09	- 107 153 634,93
Services extérieures et autres consommations		- 229 503 237,08	- 190 364 452,62
II - Consommation de l'exercice		- 4 010 788 886,15	- 4 249 555 059,47
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		- 67 607 156,22	- 391 888 306,99
Charges de personnel		- 663 818 691,74	- 549 859 930,11
Impôts, taxes et versements assimilés		- 65 332 124,73	- 62 779 350,25
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 796 757 972,69	- 1 004 527 587,35
Autres produits opérationnels		207 335 034,70	110 434 197,37
Autres charges opérationnelles		- 2 886 197,53	- 177 800,00
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 494 814 800,18	- 545 278 040,02
Reprise sur pertes de valeur et provisions		4 766 649,24	12 896 680,83
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 1 098 859 218,05	- 1 426 652 549,17
Prestations reçues frais financiers		0,00	- 866 154,03
VI - RESULTAT FINANCIER		0,00	- 866 154,03
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 1 098 859 218,05	- 1 427 518 703,20
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		4 155 283 413,87	3 980 997 630,68
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 5 254 142 631,92	- 5 408 516 333,88
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 1 098 859 218,05	- 1 427 518 703,20
Eléments extraordinaires (charges)		0,00	0,00
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	0,00
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 1 098 859 218,05	- 1 427 518 703,20

mercredi 27

1

SOCIETE SONELGAZ-Distribution

EXERCICE 2020

CENTRE DD AIN TEMOUCHENT

DATE 45287.64046296291

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2020	amort 2020	2020	2019
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Immobilisations corporelles					
Terrains		12 612 290,62		12 612 290,62	12 612 290,62
Agencements et aménagements de terrains		13 098 519,20	3 598 237,37	9 500 281,83	9 791 546,14
Constructions (Batiments et ouvrages)		547 506 538,40	86 458 074,92	461 048 463,48	464 452 237,67
Installations techniques, matériel et outillage		12 511 744 231,60	5 228 832 810,92	7 282 911 420,68	7 014 657 156,17
Autres immobilisations corporelles		1 843 497 341,97	1 195 170 319,02	648 327 022,95	764 395 455,82
Immobilisations en cours		1 089 372 278,70		1 089 372 278,70	2 053 864 229,33
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		16 017 831 200,49	6 514 059 442,23	9 503 771 758,26	10 319 772 915,75
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		67 956 019,27		67 956 019,27	10 934 441,00
Créances et emplois assimilés					
Clients		2 713 145 651,24	39 659 075,03	2 673 486 576,21	1 459 667 919,21
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		10 321 760,22	2 674 323,87	7 647 436,35	2 618 120,53
Impôts		50 314 083,10		50 314 083,10	83 200 473,87
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					

Trésorerie		406 134 078,56	1 541 308,28	404 592 770,28	205 677 185,93
TOTAL ACTIF COURANT		3 247 871 592,39	43 874 707,18	3 203 996 885,21	1 762 098 140,54
TOTAL GENERAL ACTIF		19 265 702 792,88	6 557 934 149,41	12 707 768 643,47	12 081 871 056,29

الملحق رقم 03 يمثل الميزانية المالية (2019/2018) جانب الخصوم

SOCIETE SONELGAZ-Distribution

EXERCICE 2019

CENTRE DD AIN TEMOUCHENT

DATE 45287.65202546306

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2019	2018
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		86 587 180,16	86 587 180,16
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		14 778 206,31	0,00
compte de liaison**		6 190 238 087,53	6 022 964 428,20
TOTAL CAPITAUX PROPRES		6 291 603 474,00	6 109 551 608,36
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		155 908 538,14	134 035 591,04
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		2 586 692 593,44	2 512 415 924,38
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		2 742 601 131,58	2 646 451 515,42
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 399 692 633,38	320 729 051,55
Impôts		35 682 285,07	27 864 758,02
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		1 612 291 532,26	1 108 335 528,81
Trésorerie passif		0,00	2,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		3 047 666 450,71	1 456 929 340,38
TOTAL GENERAL PASSIF		12 081 871 056,29	10 212 932 464,16

SOCIETE SONELGAZ-Distribution

EXERCICE 2020

CENTRE DD AIN TEMOUCHENT

DATE 45287.64048611093

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2020	2019
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		86 587 180,16	86 587 180,16
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		0,00	14 778 206,31
compte de liaison**		6 245 857 060,69	6 190 238 087,53
TOTAL CAPITAUX PROPRES		6 332 444 240,85	6 291 603 474,00
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		158 797 161,29	155 908 538,14
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		2 600 242 546,78	2 586 692 593,44
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		2 759 039 708,07	2 742 601 131,58
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		364 401 694,49	1 399 692 633,38
Impôts		129 779 742,13	35 682 285,07
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		2 994 361 216,31	1 612 291 532,26
Trésorerie passif		127 742 041,62	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		3 616 284 694,55	3 047 666 450,71
TOTAL GENERAL PASSIF		12 707 768 643,47	12 081 871 056,29

SOCIETE SONELGAZ-Distribution

EXERCICE 2019

CENTRE DD AIN TEMOUCHENT

DATE 45287.65949074086

**COMPTE DE RESULTAT PAR
NATURE**

Définitif

	note	2019	2018
Ventes et produits annexes		3 943 181 729,93	3 857 666 752,48
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		3 943 181 729,93	3 857 666 752,48
Achats consommés		- 34 208 831,09	- 107 153 634,93
Services extérieures et autres consommations		- 229 503 237,08	- 190 364 452,62
II - Consommation de l'exercice		- 4 010 788 886,15	- 4 249 555 059,47
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		- 67 607 156,22	- 391 888 306,99
Charges de personnel		- 663 818 691,74	- 549 859 930,11
Impôts, taxes et versements assimilés		- 65 332 124,73	- 62 779 350,25
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 796 757 972,69	- 1 004 527 587,35
Autres produits opérationnels		207 335 034,70	110 434 197,37
Autres charges opérationnelles		- 2 886 197,53	- 177 800,00
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 494 814 800,18	- 545 278 040,02
Reprise sur pertes de valeur et provisions		4 766 649,24	12 896 680,83
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 1 098 859 218,05	- 1 426 652 549,17
Prestations reçues frais financiers		0,00	- 866 154,03
VI - RESULTAT FINANCIER		0,00	- 866 154,03
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 1 098 859 218,05	- 1 427 518 703,20
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		4 155 283 413,87	3 980 997 630,68
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 5 254 142 631,92	- 5 408 516 333,88
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 1 098 859 218,05	- 1 427 518 703,20
Eléments extraordinaires (charges)		0,00	0,00
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	0,00
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 1 098 859 218,05	- 1 427 518 703,20

**COMPTE DE RESULTAT PAR
NATURE**

Définitif

	Note	2020	2019
Ventes et produits annexes		3 837 615 378,58	3 943 181 729,93
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		3 837 615 378,58	3 943 181 729,93
Achats consommés		- 32 171 845,08	- 34 208 831,09
Services extérieures et autres consommations		- 238 914 291,72	- 229 503 237,08
II - Consommation de l'exercice		- 4 017 469 535,95	- 4 010 788 886,15
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		- 179 854 157,37	- 67 607 156,22
Charges de personnel		- 744 780 454,68	- 663 818 691,74
Impôts, taxes et versements assimilés		- 66 241 722,50	- 65 332 124,73
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 990 876 334,55	- 796 757 972,69
Autres produits opérationnels		137 667 114,00	207 335 034,70
Autres charges opérationnelles		- 9 188 478,61	- 2 886 197,53
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 616 038 563,90	- 494 814 800,18
Reprise sur pertes de valeur et provisions		99 836 251,09	4 766 649,24
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 1 378 600 011,97	- 1 098 859 218,05
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 1 378 600 011,97	- 1 098 859 218,05
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		4 075 118 743,67	4 155 283 413,87
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 5 453 718 755,64	- 5 254 142 631,92
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 1 378 600 011,97	- 1 098 859 218,05
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 1 378 600 011,97	- 1 098 859 218,05

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على التشخيص المالي الذي يقوم بفحص وتحليل القوائم المالية في مختلف وظائف المؤسسة بهدف التعرف على التغيرات الوضعية المالية للمؤسسة والكشف عن نقاط القوة والضعف وتحسينها وذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية وتحليل نتائجها وذلك لتخاذ قرارات المناسبة إضافة إلى استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي، تهدف هذه الدراسة إلى تحديد التشخيص المالي وعلاقته بتقييم الأداء المالي والتطرق إلى أهم المؤشرات المالية و أهميتها في استخدامها في المؤسسة حيث أسقطنا هذه الدراسة على مديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية عين تموشنت خلال فترة (2018-2020) للتعرف على أهم النتائج التي كانت تعاني من تدهور وعدم قدرتها على التمويل الذاتي وأنها غير مستقلة ماليا وهذا يدل على مدى استجابة المؤشرات المستخدمة في عملية التقييم.

الكلمات المفتاحية: المؤشرات المالية، المؤسسة، التحليل، تقييم الأداء المالي، التشخيص المالي.

Résumé :

Dans cette recherche, nous allons d'identifier le diagnostic financier qui permet d'examiner et d'analyser les états financiers dans les différentes fonctions de l'entreprise dans le but d'identifier les changements et de connaître la situation financière de l'entreprise, afin de déceler les poû faibles et forts pour les améliorer en utilisant un ensemble d'indicateurs financiers et d'analyser leurs résultats afin de prendre des décisions appropriées. En plus d'utiliser la méthode descriptive dans l'aspect théorique et la méthode analytique dans l'aspect appliqué, cette étude vise à identifier le diagnostic financier et sa relation avec l'évaluation de la performance financière et à aborder les indicateurs financiers les plus importants et leur importance dans leur utilisation au niveau de la Direction de l'électricité et gaz Ain Témoignent où nous avons mis en application cette étude durant la période de (2018-2020) pour connaître les principales causes.

De la faiblesse de son autofinancement et son indépendance financière et cela démontre et prouve la sincérité des indicateurs financiers utilisés dans cette étude.

Mots clé : Indicateurs financiers, l'entreprise, d'analyser, l'évaluation de la performance, diagnostic financière.